



جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



محاضرات منهجية إعداد مذكرة

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر
تخصص: قانون عام
قانون مهن قانونية وقضائية

إعداد الدكتورة: سهيلة بوزبرة

السنة الجامعية 2020-2021

مقدمة :

تعتبر مادة منهجية إعداد مذكرة من الوحدات التعليمية المنهجية التي يتلقاها الطالب في السداسي الثالث من مرحلة الماجستير، والتي تعد استمرارا لمقاييس المنهجية التي درست في مرحلة الليسانس وكذا السداسيين الأول والثاني لطلبة ماجستير قانون عام معمق، ويعتبر هذا المقياس ترجمة لكل ما تلقاه الطالب الجامعي من أبجديات للبحث العلمي وأخلاقياته ليفرغ في مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماجستير في القانون.

وبالرغم من اختلاف المدارس المنهجية إلا أن الشكل العام أو القالب العام لمذكرة التخرج واحد بحيث تمر بعدة مراحل إلى غاية الإخراج النهائي للمذكرة ومناقشتها شكلا وموضوعا، والجدير بالذكر أن كل الأساتذة بغض النظر عن تخصصاتهم يولون الشكل الخارجي للمذكرة اهتماما كبيرا في التقييم بدء من ورقة الواجهة مروراً إلى احترام مكونات المذكرة الأساسية والثانوية وكذا احترام ضوابط إعداد المذكرة من اقتباس وتهميش وتوثيق إلى آخر جزئية في المذكرة وهو الملخص.

لذلك فمنهجية إعداد مذكرة جامعية من المقاييس المهمة جدا والتي من خلالها يجسد الطالب كل معارفه ومكتسباته المنهجية ويفرغها على موضوع البحث المختار، وهذا ما سنبينه في هذه المحاضرات وفق محاور المادة:

المحور الأول: كيفية اختيار عنوان مذكرة التخرج.

المحور الثاني: كيفية البحث عن المادة العلمية المتوفرة المتعلقة بالعنوان المختار.

المحور الثالث: القراءة العلمية للمادة العلمية المتوفرة المتعلقة بالمذكرة.

المحور الرابع: اختيار الإشكالية المناسبة.

المحور الخامس: كيفية توظيف المنهج المناسب والذي يتماشى مع إشكالية الموضوع.

المحور السادس: الضوابط الشكلية في إعداد مذكرة التخرج.

المحور الأول: كيفية اختيار عنوان مذكرة التخرج.

يعتبر اختيار عنوان مذكرة التخرج من الخطوات الأساسية والجوهرية في إعداد مذكرة بحيث تحكم هذا الاختيار عوامل شخصية وموضوعية ويكون من اختياره من الطالب نفسه أو باقتراح من الأستاذ المشرف أو بتوافق من كلاهما وبعد الاتفاق المبدئي على الموضوع، يصاغ عنوان المذكرة بطريقة علمية منهجية ووفق شروط .

أولاً: عوامل اختيار موضوع المذكرة

تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي عدة معايير وعوامل، وهذه العوامل إما تتصل بشخصية الباحث وهي العوامل الذاتية، وإما عوامل متصلة بالموضوع وهي عوامل موضوعية.

أ-العوامل الشخصية لاختيار موضوع:

سميت بالعوامل الشخصية لأنها متصلة بشخص الباحث ومدى توافره على قدرات تمكنه من معالجة الموضوع المختار بطريقة جيدة تتماشى وخصائص البحث العلمي، وتتمثل هذه العوامل في الرغبة النفسية في اختيار الموضوع وعامل القدرات والاستعدادات وعامل التخصص.

1- الرغبة النفسية في اختيار موضوع البحث:

ويعتبر هذا العامل جوهرى وأساسى في اختيار موضوع البحث، ويجب احترامه من قبل الطالب والأستاذ ومؤسسات البحث العلمي، وتكمن أهمية هذا العامل في أنه يحقق الاندماج والارتباط النفسي والعاطفي بين البحث وموضوع البحث كما أنه يؤدي إلى توفير وتوليد عدة مزايا ومكنات الابداع والمثابرة والتضحية الكاملة للبحث الذي يعده الباحث¹.

¹ - عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 37 وما يعادلها.

وتظهر أهمية الرغبة النفسية في كونها الدافع للبحث والتقصي عن الحقيقة والبحث في كل جوانب الموضوع المختار والتوصل إلى كل الإجابات المطروحة في ذهن الباحث، لذلك فالرغبة النفسية مهمة جدا في اختيار أي موضوع والمضي قدما للتوصل إلى النتائج المرجوة وتحقيق الأهداف المسطرة، لذلك فلا يمكن بحال من الأحوال اقضاء هذا العامل وقد أثبتت التجارب والواقع أنه في الكثير من الأحيان يفرض على الطالب موضوع معين، فلا يتجاوب معه اطلاقا خصوصا لما يكون الموضوع لا يستجيب وقدراته ولا رغبته أو لا يتوصل إلى النتائج الموجود منه.

2- عامل القدرات والاستعدادات الذاتية¹:

من الضروري أن تتوفر عدة مهارات شخصية للباحث العلمي ولعل أبرزها ثلاث: المهارات النفسية والعقلية والإدارية.

❖ القدرات النفسية:

وتأخذ الصور التالية:

- ✓ الصبر والمثابرة وهي صفة متطلبة في أي بحث علمي.
- ✓ قبول التوجيه والنقد الذاتي لأنه لا يخلو بحث من الانتقادات.
- ✓ هناك بحوث تتطلب هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة.

❖ القدرات العقلية:

تأخذ هذه الصور:

- ✓ القدرة على الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج في معالجة الموضوع.
- ✓ القدرة على دراسة المعلومات والحقائق دراسة صحيحة.
- ✓ اتساع الأفق وسعة الاطلاع في العلوم المتصلة بالتخصص.

¹ - محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سناء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، 6.

✓ القدرة على الانتقال من الاتجاه الأفقي في البحث والمتمثل في المنهج الوصفي إلى المنهج المقارن والتحليلي.

✓ التمكن من بعض اللغات الأجنبية الكبرى، حيث تتطلب بعض الدراسات المقارنة وحتى التحليلية أن يكون الباحث مجيدا لهذه اللغات الكبرى.

❖ المهارات الإدارية:

وتأخذ هذه المهارات صورة:

✓ تخطيط الموارد الزمنية للباحث وتنظيمها وفق المدة المخصصة للبحث القانوني، فيجب أن يختار الباحث موضوع يتناسب والوقت الممنوح.

✓ تقويم القدرات الذاتية عقليا وماليا وزمنيا في كل فصل.

3- عامل التخصص:

ويفرض هذا العامل أن يختار الباحث موضوعا يندرج ضمن تخصصه العام ثم يضيق دائرة التخصص فمثلا يختار موضوعا في نطاق القانون بصفة عامة ثم يضيق الدائرة في إطار تخصصه وهو القانون العام، أو الخاص أو الأسرة...إلخ.

ويجب مراعاة عامل التخصص من قبل الطالب والأستاذ المشرف ومؤسسات البحث العلمي، بحيث كلما كان الطالب متخصصا كانت نتائج البحث دقيقة وبوتيرة سريعة عكس الطالب الذي اختار موضوعا غير متخصص فيه فقد يتوصل إلى نتائج في الأصل أنها مسلمات وبديهيات للطالب المتخصص.

ب- العوامل الموضوعية¹ لاختيار موضوع البحث:

سميت هذه العوامل بالعوامل الموضوعية لأنها لا تتعلق بشخصية الباحث وإنما تتعلق بالموضوع المختار في حد ذاته وتتمثل هذه العوامل في:

¹ - عمار عوايدي، المرجع السابق، ص49

1- عامل القيمة العلمية لموضوع البحث:

بحيث يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية تجعل القيام به أمرا يستحق الجهد، كان يكون ساعيا للكشف عن أمر لم يكشف عنه بعد، أو طالبا لتصحيح غلط وقع فيه الآخرون، أو يقدم معلومات جديدة هامة، أو يساعد الانسان على المزيد من الضبط والتحكم، ويطور قدرته على التنبؤ العلمي، وأن يكون الموضوع المختار سبيل حل مشكلة من المشكلات التي تهم الانسان¹.

2- عامل أهداف وسياسة البحث المعتمدة:

نظرا لارتباط البحث العلمي بالحياة العامة، ونظرا لارتباط وتكامل عمليات التكوين والبحث العلمي بالحياة الاجتماعية والسياسية للدولة توجد سياسات عامة وخاصة للبحث العلمي لتربط وتدمج وسائل وجهود ونتائج البحوث العلمية بمقتضيات ومتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية، وتلتزم مؤسسات التكوين والبحث العلمي بتوجيهات سياسة البحث العلمي التي تشرف عليها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتتجاوب مع أسس وأهداف ومحاور وسياسة البحث العلمي العامة والخاصة².

3- مكانة البحث العلمي بين أنواع البحوث العلمية الأخرى:

فالباحث العلمي قد يكون إعدادا لمذكرة تخرج للحصول على ليسانس وقد يكون في صورة مذكرة للحصول على شهادة ماستر، أو ماجستير وقد يكون في صورة بحوث علمية للترقية في الدرجات والوظائف العلمية والمهنية، فنوعية البحث ومكانة البحث المراد إنجازه بين البحوث العلمية والدراسات الأخرى التي تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث العلمي المقرر إعداده³.

¹ - صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص157.

² - عمار عوابدي، المرجع السابق، ص49.

³ - المرجع نفسه، ص51 وما بعدها.

4- عامل توفر الوثائق العلمية المرتبطة بموضوع البحث:

حيث توجد من الموضوعات النادرة المصادر والوثائق العلمية التي تكشف عن الحقيقة العلمية المتصلة بها، في المقابل هناك مواضيع غنية بالوثائق والمصادر العلمية التي تدفع بالباحث لاختيارها ودراستها وبناء بحث علمي من خلال استغلال وفحص ونقد وتحليل لكافة الوثائق العلمية المتعلقة بها، وهذا المعيار أساسي في تحديد موضوع البحث ينبغي مراعاته، لذلك يجب على الباحث أن يختار موضوع يتوافر على المراجع، لأنه من غير المنطقي أن يتم البحث في موضوع تنعدم المراجع حوله، لأن البحث العلمي عملية منظمة تستند إلى البحث والتقصي عن الحقيقة في المصادر والمراجع المختلفة.

إن حسن اختيار موضوع البحث يعتبر خطوة مهمة في إعداد بحث علمي ناجح لذلك فهذه العوامل يجب أن تتوافر وعليه فإن أي باحث علمي يجب أن يتقيد بمجموعة من الارشادات في اختيار موضوعه:

- ✓ ضرورة أن يختار الباحث موضوعا يتلاءم مع قدراته الشخصية وقدراته العلمية والعقلية.
- ✓ تفادي المواضيع التي يشتد فيها الخلاف.
- ✓ تفادي المواضيع التي لا تتوافر حولها مادة علمية أولية ينطلق منها الباحث في بحثه.

ثانيا: طرق اختيار موضوع المذكرة

توجد ثلاث طرق لاختيار موضوع المذكرة:

- ✓ الطريقة الأولى: الاختيار الشخصي أو الذاتي.
- ✓ الطريقة الثانية: الاختيار من قبل الأستاذ المشرف.
- ✓ الطريقة الثالثة: الطريقة المختلطة.

أ-الاختيار الشخصي:

بموجب هذه الطريقة يختار الطالب موضوع بحثه بنفسه، وبإرادته الحرة ولا يتدخل في هذا الاختيار أي أحد.

وتحقق هذه الطريقة للطالب حرية الاختيار الذي يروق له عقليا ونفسيا ومن تم تتوفر حرية الإرادة للطالب أو للباحث وقد يفشل في موضوع اختياره لسبب أو لآخر وإنما المهم اختيار الموضوع من قلبه مباشرة غير انه يعاب على هذه الطريقة أن الطالب في هذه المرحلة يتسم بضعف خبراته البحثية والعلمية ومن ثم قد يختار الموضوع اختيارا غير سليم، كأن يكون الموضوع واسعا جدا، أو يكون الموضوع قد أشبع دراسة وتمحيصا فلا مجال أمامه للإضافة العلمية، وحينئذ يشعر الطالب أنه قد تورط في موضوع قاده إليه حظه العاثر¹.

ب-الاختيار بواسطة الأستاذ المشرف:

يختار الأستاذ المشرف بموجب هذه الطريقة موضوعا علميا يراه الأجدر بالتناول إما لجديته أو لعمقه أو لكونه جديدا لم يكتب فيه أحد أو هناك ضرورات فقهية أو علمية تتطلب مثل هذا الموضوع².

وتحقق هذه الطريقة ميزة وهي أن الأستاذ يكون أكثر خبرة واطلاعا على الموضوع وعلى علم ودراية بالمسائل الواجب دراستها والتطرق إليها، ومن هنا يستفيد الطالب من خبرة الأستاذ وتخصصه.

غير أن عيب هذه الطريقة والتي تواجه الأستاذ والطلبة على حد سواء أنه قد يكون الموضوع المختار من قبل الأستاذ لا يتلاءم مع رغبات الطالب الشخصية وميولاته وقد لا يتناسب مع قدراته العقلية كأن يكون الموضوع حديث يحتاج بحث كثير وتحليل ومناقشة أكثر

¹ - عبد القادر الشخيلي، قواعد البحث القانوني: الجوانب الشكلية والموضوعية لا سيما في رسائل الماجستير والدكتوراه...، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص50.

² - المرجع نفسه، ص50.

والطالب ذو مستوى محدود وبالنسبة لهذه الطريقة فثمة بعض القواعد يجب أن يحترمها الأستاذ المشرف من باب أخلاقيات المهنة ونذكر منها في هذا الشأن:

❖ كلما حرص المشرف على الاهتمام بالطالب أو الباحث المبتدئ ووجهه توجيهها مستمرا ظهرت توجيهات المشرف على البحث أو الرسالة العلمية.

❖ المشرف ليس شخصا محايدا بالنسبة للبحث العلمي الذي يشرف عليه وقد يتبنى موقفا فقهيًا أو فلسفيا يزعجه ألا يتبناه الباحث، لذلك يتعين أن يكمل المشرف رسالته الاشرافية من الناحية العلمية، وأن يراعي الباحث الطالب فقه أو عقيدة أستاذه من جهة أخرى فلا يستغزه بحجة استقلال الشخصية العلمية أو حرية الفكر، فالمشرف بشر ومن المهم تفهم دوافع وعواطف وأفكار هذا البشر.

❖ من أخلاقيات الاشراف العلمي أن يزود الأستاذ المشرف الطالب بما يتوافر في مكتبته القانونية من مراجع ومصادر غير موجودة في المكتبة العامة للجامعة فهذه من مستلزمات الاشراف التربوي¹، والحقيقة أنه ومن وجهة نظري الخاصة فالأستاذ المشرف ومن الناحية الأخلاقية يزود الطالب بمراجع ومصادر تكون حاضرة لديه حتى يساعد الطالب في انجاز بحثه في الوقت المحدد، غير انه إذا لم تكن لديه مراجع فهذا ليس واجبا فلن يتكبد الأستاذ المشرف البحث عن المراجع لأنها دور الطالب هنا ومن جهة أخرى، إذا أمد الأستاذ الطالب بالمراجع فعلى الطالب المحافظة عليها وإعادتها للأستاذ المشرف بعد انتهائه من المذكرة.

¹ - عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص 51.

ج- الاختيار بين الطالب والمشرف معا¹:

ويكون الاختيار في هذه الحالة من الأستاذ والطالب معا ويكون باختيار من الطالب واستحسان وقبول من الأستاذ، أو باقتراح من الأستاذ المشرف ويلقى استحسانا من الطالب ويتفقان على اختياره كموضوع للمذكرة.

والحقيقة أن هذه الطريقة هي الأكثر مناسبة للطالب والأستاذ المشرف لأنها ستكون متناسبة والرغبة الشخصية لكليهما.

ثالثا: عنوان المذكرة

يختصر عنوان المذكرة موضوع بحث الطالب والمشكلة والفكرة محل الدراسة بحيث يدل على كل جزئيات وتفاصيل البحث العلمي بصورة دقيقة واضحة ودقيقة وشاملة ودالة، لذلك يجب أن يتوافر على مجموعة من الشروط.

أ- شروط العنوان:

يشترط في العنوان الشروط التالية:

- ✓ يجب أن يكون عنوان البحث شاملا وجامعا لكافة أجزاء وعناصر ومقدمات وفروع وتفاصيل موضوع البحث العلمي.
- ✓ يجب أن يكون واضحا ومفهوما وغير غامض².

ويشترط أن يكون أكثر التصاقا بالموضوع من حيث الدلالة فيشمل عناصره المحددة والمطلوبة للمعالجة في البحث أي أن يكون واضحا في معناه دالا على المراد، دقيقا في تناوله للأفكار، متقنا في الصياغة والتعبير بأسلوب سلس، وكلمات محددة للغرض منه، والتحديد

¹ عبد الهادي الفضلي، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1992، ص 31.

² عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 117.

اللفظي ينصب على اختيار الألفاظ الدالة على المعنى المحددة لغرض الموضوع دون طول ممل أو إيجاز مخل، فتشمل عناصره المحددة والمطلوبة في البحث¹.

ومن شروط صياغة العنوان أن يكون خاليا من الأخطاء سواء كانت لغوية أو في المعنى، ويشترط استخدام اللغة البسيطة في صياغته.

ب- علاقة العنوان بأجزاء المذكرة:

إن العنوان هو الدليل الذي يقود الباحث لدراسة البحث وله ارتباط وثيق أجزاء البحث. بحيث سيختار الباحث عنوانا يدخل في نطاق تخصصه المهني، ويترتب على ذلك أن نطاق الموضوع الذي يختاره الباحث يضيق كلما كان يسعى للحصول على درجة أرفع من الدرجة العلمية التي حصل عليها، وهذا يعني أن الطالب سيختار موضوعا في نطاق رغبة الحرة واختياره الطوعي².

¹ - على مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعلميا، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص70.

² - عبد القادر الشخيلي، قواعد البحث القانوني، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص43.

المحور الثاني: كيفية البحث عن المادة العلمية المتوفرة المتعلقة بالعنوان المختار.

يقصد بجمع المراجع والمصادر، جمع المعلومات والحقائق المتعلقة بالموضوع المختار عن طريق المصادر والمراجع المختلفة وتكمن أهمية هذه المرحلة في أن نجاح البحث العلمي واكتسابه القيمة العلة مون بقوة المصادر والمراجع والوثائق العلمية الموثوق بها فكلما كانت المراجع متنوعة وأحسن الباحث استخدامها كلما كان البحث جيداً من الناحية الموضوعية، بحيث يعتبر عيباً في البحث قلة المصادر والمراجع المعتمدة بل تبين على أنها تقصير من الباحث، فالبحث بلا مادة علمية شيء معدوم¹.

بحيث يجتمع الفقه على تعريف مرحلة جمع المصادر والمراجع أنها "جمع الوثائق الأولية والثانوية التي تحتوي أو تتضمن على جميع الموارد والمعلومات والحقائق والمعارف المكونة للموضوع والتي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي والإعلامي في ميدان التعليم والبحث العلمي"².

أولاً: مفهوم المصادر والمراجع

يختلف المعنى بين المصدر والمرجع لذلك من الضروري توضيح كل منهم.

أ-تعريف المصدر:

يعرف بانه "الكتاب الذي توجد فيه المعلومات والمعارف الصحيحة من أجل الموضوع الذي تزيد بحثه"³.

¹ مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص 85.

² عوايدي عمار، المرجع السابق، ص 55.

³ عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم الانسانية، الطبعة الثانية، دار النمير، سوريا، 2004، ص 47.

إذا فالمصدر هو كل ما يحتويه من معلومات صحيحة وموثوقة والذي يمد الباحث بمعلومات ترد فيه لأول مرة، دون أن تكون منقولة وعليه يمتاز المصدر بمجموعة من الخصائص:

✓ الأصالة: بحيث يعتبر المصدر أول وأقدم ما عرف عن الموضوع.

✓ الدقة في المعلومة.

✓ تناولها أول مرة في ذلك المصدر.

ومن هنا نستنتج أن المصدر كلما كان قديما كلما كان أصيلا حيث أن الفقهاء القدامى اعتنوا بتوثيق الكتب بحيث أرادوا بذلك المحافظة على المصادر الأصلية من جهة والتوثق من المحافظة من جهة أخرى حيث أنها لم تحرف¹.

وعليه فإن المصادر تتمثل في القرآن والسنة، وإجراءات الاختراع، والأوراق الخاصة وكتابات الرحالة.

❖ القرآن والسنة: فالوحي يعد المصدر الكلي والحقيقة المعرفة فهو يفسر الأشياء بطريقة بعيدة عن الخطأ والنسيان²، فالوحي منزل من عند الله سبحانه وتعالى، والقرآن هو كلام الله عز وجل، أما السنة هي أقوال وأفعال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، لذلك يعتبر القرآن والسنة من المصادر الأصلية والأساسية في جميع العلوم.

❖ براءات الاختراع وهي الوثائق التي تسجل اختراع شيء جديد لم يكن معروفا أصلا، ولم ينشر عنه سابقا في أي من وسائل النشر المعروفة للأوساط العلمية³، فهي بذلك لم تنقل من مصدر ما وهذا ما يجعلها مصدرا مباشرا.

¹ - عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص47.

² - مصطفى مكي، البحث العلمي: آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص39.

³ - المرجع نفسه، ص47.

❖ الأوراق الخاصة وكتابات الرحالة: الأوراق الخاصة أو المذكرات اليومية تكون ملكا لشخص معين تضم معلومات تفصيلية معينة وتكون صريحة وصادقة، وكتابات الرحالة هي التي كتبها أولئك الذين جابوا الأقطار بعد أن كانوا شهودا عيانا لما رأوه وأسمعوه فعادة ما تكون تفاصيلها دقيقة¹.

ب-تعريف المرجع:

هناك من الفقه من يعرف المرجع أنه "مصدر ثانوي أو كتاب يساعدك في إكمال معلوماتك والتثبيت من بعض النقاط والمعلومات التي يحتويها تقبل الجدل"².

فالتمييز بين المرجع والمصدر تظهر من حيث أن علاقة المرجع بالموضوع علاقة تفسيرية لجزئية من جزئياته أما المصدر فيتصل بالموضوع اتصالا جوهريا مباشرا وكان أصيلا في مجاله³.

ومن هنا لا يمكن اعتبار المرجع بدرجة أصالة المصدر فلا يرتقي إلى دقة وأصالة المصدر، فالمعلومات التي توجد في المصدر لا يجادل فيها في حين أن المعلومات الموجودة في المراجع يمكن أن يجادل في صحتها لأنها تأخذ إما عن المراجع أو المصادر.

وتتنوع المراجع بين كتب ومقالات ورسائل جامعية وتطبيقات قضائية ومقابلات ونصوص قانونية.

ثانيا: الحصول على المراجع والمصادر

إن عملية البحث عن المعلومات في موضوع معين تحتاج إلى معرفة بعدد من الطرق والأساليب التي تساعد الباحث في العثور على المصادر والمراجع في أسرع وقت.

¹ عبود العسكري، المرجع السابق، ص ص51، 52.

² عبود العسكري، المرجع السابق، ص 47.

³ رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي : أساسياته النظرية وممارساته العلمية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 358.

أ- المكتبات العامة والخاصة:

يمكن للطالب إيجاد مراجع بحثه في المكتبات العامة التابعة للدولة، إضافة للمكتبات المتخصصة مثلا مكتبة المجلس القضائي أو المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو مكتبة وزارة العدل أو نقابة المحامين، كما يمكن له مراجعة المكتبات الخاصة التابعة للأفراد بحيث يقوم الطالب بشراء مرجع يستعمله في بحثه، وتلجأ المكتبات العامة والمتخصصة للتعريف بالمرجع إلى عدة طرق أهمها:

1- البيلوغرافيا:

تعني كلمة البيلوغرافيا وصف الكتب والمصادر وللبيلوغرافيا قواعد وأصول يتم من خلالها جمع ووصف وتنظيم الكتب والمصادر الأخرى للمعلومات في موضوع معين أو بلد معين أو لمؤلف معين أو لفترة زمنية معينة، تقوم بإعدادها المكتبات الوطنية والأفراد المتخصصون، ويمكن للباحثين من خلالها معرفة ما نشر في مجال بحثهم بسهولة ويسر، وتقدم البيلوغرافيا معلومات كاملة عن الكتب مثل (المؤلف، العنوان، الطبعة، الناشر، مكان النشر، سنة النشر، عدد الصفحات، والموضوعات التي يعالجها الكتاب...)، وتوجد حاليا أنواع مختلفة لها أهمها البيلوغرافيا الوطنية العامة والمتخصصة التجارية (تصدر عن دور النشر والتوزيع) وكذلك بيلوغرافيا المؤسسات والأفراد¹.

2- الفهارس:

الفهرس هو مفتاح المكتبة ودليلها الذي يحدد أماكن المواد المكتبية المختلفة على رفوف المكتبة وهو قائمة بالكتب والمواد المكتبية الأخرى الموجودة لدى المكتبة مرتبة وفق نظام معين، ويمكن الباحث من العثور على ما يحتاجه بسهولة ويسر وفي أقل وقت ممكن، كما انه يتبين ما لدى المكتبة من كتب لمؤلف معين في موضوع معين².

¹ - مصطفى مكي، المرجع السابق، ص50.

² - عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص53.

3-الكشافات:

وهي أدلة منظمة وفق قواعد معينة لاهم الأفكار والمحتويات التي تتضمنها الكتب والدوريات والمصادر وغيرها من المراجع، ممثلة بواسطة مداخل رئيسية وفرعية من أجل تسهيل عملية استرجاع المعلومات المطلوبة عند الحاجة بأقل جهد¹.

ب-أهل العلم والاختصاص:

إن مقابلة هؤلاء والاستفسار منهم عن المراجع المتعلقة بموضوع ما، يغني الباحث عن الكثير من الجهد الذي يضيعه في البحث عن مصادر يفترض تنويعها وإتاحة أسرع وقت للوقوف عليها، فيمكنه سؤال واستشارة أهل العلم والاختصاص من أساتذة ومحامين وقضاة²، فمقابلة رجال القانون تسهم في معرفة المشكلات العلمية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة معينة هذا ما يحول القاعدة القانونية من موقعها الساكن إلى واقعها المتحرك وهذا بدراسة آراء القضاء والمحامين والشرطة والإدارة .

فتحقق المقابلة :

مدى دقة وسلامة القاعدة القانونية.

دراسة المسألة التي ينظمها القانون وهي حالة حركة.

¹ - عمار عوايدي، المرجع السابق، ص59.

² - مصطفى المكي، المرجع السابق، ص52.

ثالثا: أساليب الجمع التدويني للمصادر والمراجع

بعد أن يجمع الباحث على الكتب والرسائل العلمية وكافة المراجع والمصادر التي تتضمن المعلومات والحقائق التي يعثر عليها، يقوم بتكوين المراجع وفق أسلوبين، أسلوب تقليدي وأسلوب حديث.

أ- الأسلوب التقليدي لتدوين المصادر والمرجع:

وهذا الأسلوب معروف منذ قدم البحث العلمي، ينقسم بدوره إلى طريقتين: طريقة البطاقات وطريقة الملفات، وهذا الأسلوب لا يهدف إلى الكتابة النهائية وإنما إلى قيام الباحث بتكوين مادة أولية لبحثه، يرجع إليها مباشرة بدلا من الرجوع إلى المرجع.

1- طريقة البطاقات:

يعد الطالب البطاقات من الورق المقوى فيدون فيها المعلومات على وجه واحد وتتضمن هذه البطاقات مجموعة من البيانات تتمثل في:

- ✓ اسم المؤلف صاحب المرجع.
- ✓ عنوان المصدر أو المرجع أو الوثيقة التي نقلت منه المعلومات.
- ✓ الجزء والطبعة.
- ✓ دار النشر، بلد النشر، سنة النشر.
- ✓ الصفحة أو الصفحات.
- ✓ اسم المكتبة التي يوجد بها المرجع¹.

2- طريقة الملفات:

¹ - إدريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص249.

ملف البحث هو عبارة عن غلاف سميك من الورق المقوى أو البلاستيك معد لاحتواء أوراق مثقوبة، وتستخدم الملفات حسب طريقتين:

❖ استخدام ملف واحد لتجميع سائر الأوراق، وهذا الأسلوب يلائم البحوث الصغيرة والمتوسطة.

❖ تخصيص عدة ملفات للبحث، كأن يخصص لكل فصل أو مبحث أو مطلب من مستقل ويتميز أسلوب الملفات بعدة فوائد بأنه يحافظ على الأوراق من التلف أو الضياع، كما يمكن الباحث عند كتابة بحثه من الرجوع بسرعة إلى الاستشهادات والملاحظات المدونة حول كل مسألة على حدي كذلك المرونة في تعديل أو إضافة معلومات¹.

ب- الأساليب الحديثة لتدوين المراجع والمصادر:

مع التطور العلمي الحاصل في المجتمع ظهرت أساليب جديدة تمكن الباحث من جمع المادة العلمية وتخزينها دون عناء وهي:

1-النسخ أو التصوير:

يعرف تصوير المراجع أو نسخها اقبالاً كبيراً من الباحثين نظراً ليسرها ووفرتهما بأثمان جد مناسبة وتوفيرها للجهد والوقت في نقل المرجع باليد، فإذا كان المرجع يتعلق بموضوع الباحث في جزء منه فقط يعتمد الباحث إلى تصوير ذلك الجزء مع البيانات المتعلقة بالمرجع فقط دون حاجة إلى شراء المرجع كاملاً².

2-نظام المعلومات:

يسر التطور العلمي التكنولوجي للأفراد العديد من الخدمات، ويعد الحاسب الآلي خير مثال في هذا الصدد، الذي أضحى من أهم الوسائل التي يستخدمها الباحثون وميزة هذا

¹ عبد القادر الشخيلي، قواعد البحث العلمي، الطبعة العلمية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص43.

² -عمار عوابدي، المرجع السابق، ص60.

الأسلوب العلمي تتمثل في أنه يهتم بحفظ المعلومات وتخزينها دون أن تتأثر ببعض العوامل الطبيعية، مثل تلف الأوراق، أو تشوه للأسطر المكتوبة، ويمكن هذا النظام الباحث من تغيير المعلومات أو إضافة بعضها أو حذف البعض الآخر منها، لكن لا بد من أخذ الحيطة والحذر بشأنه نظرا للثورة الفيروسية التي يشهدها المجال¹.

والجدير بالذكر أن هذا الأسلوب العلمي وتسهيلا لنشاط الطالب يحتاج إلى تدريب وهذا لتوفير عامل الوقت والمال والجهد العضلي².

رابعاً: استعمال المصادر والمراجع

تقتضي الاستفادة القصوى من المراجع والمصادر الاطلاع أولاً على المصادر الأساسية ثم قراءة المراجع الحديثة جداً.

❖ بحيث يبحث الطالب في أصل ومصدر الموضوع ثم يقرأ المراجع الحديثة جداً حتى يكون على اطلاع جيد بسرّيات الموضوع في الوقت الذي يعالجه فيه.

❖ بالنسبة للقوانين على الطالب العمل بالقوانين السارية المفعول والنافذة ولا يمكن أن يبني مذكرة على قانون ملغى.

وتجدر الإشارة أن المصادر والمراجع في البحث القانوني تسمى بأدوات البحث القانوني وهي أدوات رئيسية وتتمثل في المصادر والكتب والمجلات العلمية المتخصصة والرسائل والنصوص القانونية، وهناك أدوات بحث ثانوية والمتمثلة في المقابلات والمواقع الإلكترونية³.

¹ - إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 254.

² - عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص 78.

³ - المرجع نفسه، ص 75 وما بعدها.

المحور الثالث: القراءة العلمية للمادة العلمية المتوفرة المتعلقة بالمذكرة .

تعتبر مرحلة القراءة من أهم المراحل بعد جمع مرسل المصادر والمراجع، والقراءة هي الاطلاع عما ورد في المراجع والمصادر وحتى القراءة هادفة يجب أن تتوفر على شروط وقواعد وهذا بغض النظر عن أنواعها.

أولاً: شروط القراءة

تتطلب القراءة السليمة والناجحة توافر عدة شروط وهي:

- ✓ أن تكون القراءة واسعة وشاملة لجميع المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.
- ✓ أن تكون القراءة هادفة بمعنى أن يضع القارئ نصب عينه الأهداف التي ينبغي تحقيقها.
- ✓ أن تكون القراءة متعددة وعميقة الفهم والاطلاع.
- ✓ يجب أن يكون القارئ ذكياً وقادراً على تقييم الوثائق والمصادر والمراجع التي يقرأها حتى يكسب عملية القراءة والتقييم مقومات الرشادة والفعالية.
- ✓ يجب التركيز في القراءة والانتباه¹.
- ✓ يجب اختيار الأماكن الصحية والمريحة والهادفة للقراءة المتأنية والمتعمقة، فلا بد من اختيار أماكن القراءة.
- ✓ الابتعاد عن القراءة في فترة الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية للباحث²، غير أن القول هذا ليس على إطلاقه، فهذه المسألة تختلف من شخص إلى آخر.

¹ - للتوضيح أكثر: عبد القادر الشخلي، قواعد البحث العلمي، المرجع السابق، ص 84 وما يعادلها.

² - عمارة عوايدي، المرجع السابق، ص 86.

- ✓ يجب ترك فترات للتأمل والتفكير خلال أو بين القراءات المختلفة وذلك لتمحيص وغرلة وتحليل ما يقرأ ويستوعب من معلومات وأفكار وحقائق في هدوء وصفاء الذهن.
- ✓ اختيار الأوقات المناسبة للقراءة، وغالبا ما تكون القراءة هادفة في أوقات الصباح الباكر، وهذا القول ليس على إطلاقه فهذه المسألة تختلف من شخص لآخر.

ومن هنا وحتى تكون القراءة خادمة للموضوع المختار يجب أن تتوافر على هذه الشروط أمر نسبي يختلف باختلاف الباحثين فظروفهم ونفسياتهم وقدراتهم.

ثانيا: أنواع القراءة

تتنوع القراءة بحسب الهدف المرجو تحقيقه وهي ثلاث أنواع:

✓ قراءة سطحية أو خاطفة.

✓ قراءة عادية.

✓ قراءة معمقة أو مركزة.

أ- القراءة السطحية:

وتكون قراءة خاطفة للمصادر والمراجع وغالبا ما تقع على فهارس المصادر والمراجع، والهدف من هذه القراءة هو استبعاد المراجع التي لا تخدم الموضوع والإبقاء على المراجع والمصادر الضرورية لإعداد الموضوع¹.

ب- القراءة العادية:

وتكون بطريقة عادية للمصادر والمراجع دون توقف أو تأمل والغاية من هذه القراءة هو الإحاطة الشاملة بالموضوع وأخذ صورة عنه وكيفية التعامل معه، حيث يقوم الباحث القارئ

¹ - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 64.

باستخراج الأفكار والحقائق وتدوينها في البطاقات والملفات المعدة لذلك أو القيام بالاقتراسات اللازمة¹.

ج- القراءة المركزة:

وهي قراءة دقيقة متأنية بحيث يتوقف الباحث القارئ عن كل نقطة يرى فيها غموضا يحتاج إلى تفسير، وعند كل اشكال يحتاج إلى إجابة، حيث تكون هذه القراءة تحليلية تفسيرية، وتكون بالتمعن الفاحص لخفايا الكلمات وأبعاد الأفكار وهذا من أجل تخزين واختصار الأفكار لدى الدارس مما يساهم في تراكم معرفته العلمية التي تؤدي إلى تكوين عملية استنباط وتوليد أفكار جديدة مركبة وهكذا يتمكن الباحث من الابداع الفكري في معالجة موضوع بحثه².

وبمجرد الانتهاء من عملية القراءة يستوجب الأمر الاختلاء والتفرغ لعملية التأمل والتفكير في ما تمت قراءته وتحصيله خلال فترة زمنية معقولة، وذلك حتى تتحقق عملية تخمر المعلومات والحقائق والأفكار والأساليب والصيغ المكتسبة بفعل القراءات وتتفاعل وتتقوّل في عقل ذهنية الباحث ولتتحرك وتتطلق عملية الاستنتاج والتخريجات والتصورات لعناصر وأجزاء وفروع بناء وهيكل موضوع البحث وتصور آفاق خطة بناء هيكل إعداد بناء الموضوع³.

¹ - عمار عوابدي، المرجع السابق، ص70.

² - إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص91 وما يعادلها.

³ - المرجع نفسه، ص92.

المحور الرابع: اختيار الإشكالية المناسبة.

قبل وضع خطة منهجية لا بد من صياغة إشكالية المذكرة والتي تنبثق من الموضوع المختار، حيث تتجسد في الطرح الذي يتبناه الطالب لمعالجة الموضوع، وتجدر الإشارة قبل التعريف بالإشكالية أن أي عنوان يحتمل عدة إشكاليات وعلى الطالب اختيار الإشكالية المناسبة التي يسعى من خلالها إلى تحديد هدف معين.

أولاً: مفهوم الإشكالية

إن أهم ما يواجه الطالب في العلوم الإنسانية بصفة عامة هو اختيار الإشكالية المناسبة والجديرة بالاهتمام، فهي تعني ترجمة الموضوع المختار للبحث إلى مسألة علمية يمكن الكشف عن جوانب معينة فيها كتفاصيلها وأوصافها والعوامل المتدخلة في استمرارها أو ما يترتب عليها من نتائج بالنسبة لظواهر أخرى أو مدى ارتباطها وما ينتج عن ذلك بالنسبة لمشكلة موضوع البحث¹.

أ- تعريف الإشكالية:

الإشكالية فن وعلم أو هي فن علم طرح المشكلات².

¹ - حسن الساعاني، تصميم المنهجية: نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص74.

² - علي مراح، المرجع السابق، ص80.

إن الإشكالية تعتبر بمثابة العمود الفقري فالانعواج فيه ينعكس على صلب الموضوع¹، وعلى هذا فإن مشكلة البحث هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا أي كل ما يبدو عليه أن يتطلب الدراسة، وتعني صياغة إشكالية البحث تعريف المشكلة وتحديدتها بضبط معالمها ووضعها في مجراها الفكري أي صياغة المشكلة تؤدي إلى طرح تساؤل حول واقع أمر نريد معرفته في إطار يسمح ببحثه علميا، ومن ثم فإن المفاهيم والمصطلحات المستعملة يجب أن تحدد بشكل يمكن تحقيقها عليها أي إلى الحد الذي يستطيع فيه الباحث ترجمتها في الواقع².

وهناك من يرى بأن الإشكالية هي المدخل النظري الذي يقرر فيه الباحث تنبيهه لمعالجة المشكلة التي طرحها في سؤال الانطلاق وترتبط بموجهات نظرية تمدّها بالتطورات المنهجية وتزودها بالمفاهيم والأنماط المعرفية الضرورية التي يقوم عليها بناء البحث بكامله، وهذه الموجهات النظرية والمنهجية تقوم على أسس ومقومات يتعين على الباحث أخذها بعين الاعتبار في كافة مراحل البحث، باعتبار البحث بناء منسجم تكمل أجزاؤها بعضها بعضا³.

ب- شروط صياغة الإشكالية:

تخضع صياغة الإشكالية مجموعة من الشروط والتي تعتبر قيودا فهي مجموعة من القيود والمواصفات المنهجية يجب أن تتوافر في أي إشكالية:

❖ **الوضوح:** يجب أن تكون الإشكالية واضحة لا يكتنفها غموض ولا بس، بحيث لا تبني الإشكالية على العموميات.

❖ **الدقة والاختصار** وهذا يتطلب تحديد المفاهيم والمصطلحات.

❖ **الملاءمة في الإشكالية:** طالما أن الإشكالية هي تجسيد المشكلة أو المسألة المراد معالجتها للوصول إلى نتائج معينة، فإن طرحها يستوجب التجريد والحياد، فلا يوحي السؤال

¹ - فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 239-240.

² - Mourice Angers, Initiation pratique a la Méthodologie des sciences sociales, CASBA, Alger, 1997, P47.

³ - علي مراح، المرجع السابق، ص 80 وما يعادلها.

أو تساؤلات الانطلاق بالحكم المسبق أو تبني معايير معينة في التفسير والتحليل، فالإشكالية تعتبر المدخل الذي يحدد مسار تناول موضوع البحث المطروح للدراسة من أجل الوصول إلى نتائج تكون كأجوبة على هذه الأسئلة¹.

❖ من شروط الإشكالية ألا تكون غيبية أو مستحيلة المعالجة بحيث لا يمكن إخضاعها لمناهج البحث العلمي، من تحليل ومناقشة ومقارنة...إلخ.

❖ أن تكون للإشكالية علاقة مباشرة بموضوع البحث وذات صلة بعنوانه فلا يصح أن تكون عنوان الرسالة في اتجاه، ويعرض الباحث إشكالية في اتجاه آخر².

❖ أن تتم الإجابة على الإشكالية على مدار صفحات البحث كله وهنا نسجل الخطأ الذي يقع فيه الكثير من الباحثين بالإجابة على الإشكالية في جزء من البحوث وعزل الباقي منه بما يشكل خلافا كبيرا في الدراسة والمعالجة³.

¹ - المرجع نفسه، ص 84.

² - عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، دار جسر للنشر، الجزائر، 2014، ص 116.

³ - المرجع نفسه، ص 116.

المحور الخامس: كيفية توظيف المنهج المناسب والذي يتماشى مع إشكالية الموضوع

إن اختيار أي موضوع بحث وبعد اختيار الإشكالية الملائمة لابد من اختيار المنهج الذي يتماشى مع إشكالية الدراسة، والجدير بالذكر أن المنهج يختلف من موضوع إلى آخر وباختيار المنهج المناسب يعد الطالب الخطوة المناسبة .

أولاً: تحديد المنهج

فالمناهج جمع منهج Methode وهي فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما لأجل كشف الحقيقة أو البرهنة على الحقيقة التي تكون عارفين بها¹، رجوعاً لمؤلفات المنهجية نجدها تزخر بتبيان مناهج البحث العلمي في العلوم المختلفة الإنسانية والاجتماعية والعلوم التكنولوجية والعلوم الطبية وغيرها، فكل مجال للبحث تستعمل فيه مناهج معينة.

والمناهج المعروفة تقريبا في العلوم الإنسانية والاجتماعية عموماً هي:

- ✓ المنهج الاستدلالي.
- ✓ المنهج التاريخي.
- ✓ المنهج الوصفي.
- ✓ المنهج التجريبي.
- ✓ المنهج الجدلي.
- ✓ المنهج المقارن.

¹ - عمار عوايدي، المرجع السابق، ص140.

✓ منهج تحليل المضمون¹.

وطالما أن هذه المناهج عادة تدرس في السنة الأولى جامعي حقوق فيكفي الإحالة إلى مراجع المنهجية المتعددة في هذا المجال²، ونكتفي بمناهج البحث القانوني التي قد يعتمد عليها طالب القانون غالبا.

ثانيا: أنواع مناهج البحث القانوني المعتمدة في مذكرات القانون

في غالب الأحيان يلجأ الطلبة والباحثون في القانون إلى المنهج الوصفي أو التحليلي النظري أو التطبيقي.

أ- المنهجان الوصفي والتحليلي:

يعين المنهج بيان معالم وعناصر النص القانوني كما هو دون زيادة أو نقصان فهو بمثابة المرآة التي تعكس الشيء كما هو، ويحتاج القارئ أولا إلى أن يقدم له النص القانوني أو النظام القانوني في واقعه اللفظي ولذلك قد يحتاج الباحث إلى استخدام المنهج اللغوي أو الشرح اللغوي باستعمال المعالم اللغوية وذلك لتفسير النص القانوني تفسيراً دقيقاً.

إن المنهج الوصفي يزودنا بحقيقة النظام القانوني كما أراده المشرع ودون تدخل من الفقيه مؤيدا أو مخالفا، ويحتاج القارئ القانوني كذلك إلى معرفة هذا النظام دون زيادة أو نقصان، وذلك كي يتمكن بعدئذ من التحليل والمناقشة والمقارنة على أسس واقعية وصادقة³.

والحقيقة أن المنهج الوصفي شائع الاستعمال في مجال البحوث القانونية بحيث يعتمد عليه الطالب في تقديم التعاريف والوقائع دون زيادة أو نقصان أو عرض النصوص القانونية

¹ - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص118، وأكثر تفصيل، عمار عوايدي، المرجع السابق، ص141 وما يعديها.

² - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص118.

³ - عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص30 وما بعدها.

كما وردت دون زيادة أو نقصان، وبالتالي لا غنى عن المنهج الوصفي في أي بحث أو مذكرة تخرج في العلوم القانونية.

أما المنهج التحليلي فهو منهج منحاز إلى العقيدة الفلسفية والقانونية والسياسية للباحث القانوني، فهو سيحلل ضمن معايير ومفاهيمه التي يفترض أن تكون علمية وموضوعية.

إن التحليل هو الذي يضفي الصفة العلمية على عمل الباحث والمنهج التحليلي هو المنهج الذي يتبعه أغلبية الباحثون في تقصي واكتشاف الحقائق وتقصي الثغرات القانونية الموجودة في النصوص القانونية، بحيث يبدأ الطالب بعرض النص القانوني كما ورد دون زيادة أو نقصان وهذا هو المنهج الوصفي ثم يقوم على إيجابياته وسلبياته ونقائصه وعن طريق مناقشة مضمونه ومدى ملاءمته للتطبيق وهذا هو المنهج التحليلي.

ب- المنهج المقارن:

يلجأ الباحث إلى مقارنة عدة أنظمة قانونية وطنية وأجنبية تشريعا وفقها وقضاء يستخرج أوجه التشابه أو التماثل وأوجه الاختلاف أو التباين ويبين التنظيم القانوني الأمثل للمسألة مناط البحث أو يحاول ابتداء تنظيم أو الإضافة والتطوير لنظام سائد¹.

ويقوم المنهج المقارن على موازنة النظام القانوني الوطني بأنظمة قانونية وطنية وأجنبية تشريعا وفقها وقضاء يستخرج أوجه التشابه أو التماثل أو الاختلاف وهذا البيان مساوئ النظام القانوني وكذلك الأنظمة المقارنة، ويقوم المنهج المقارن على ركائز أهمها:

❖ المنهج المقارن يتضمن التشريع والفقه والقضاء وهذا ما يسمى بالقانون المقارن، فالمقارنة لا تتم بين النصوص القانونية وإنما تمتد لأداء الفقهاء وأحكام القضاء في ظل الأنظمة القانونية التي تتم المقارنة في نطاقها.

¹ - علي مراح، المرجع السابق، ص 28.

❖ من الضروري ألا تكون المقارنة محدودة بين قانونين أو نظامين فحسب، وإنما

اتساع المقارنة مع مراعاة المدارس القانونية لكل تشريع أجنبي بحيث يسمح بالاستفادة القصوى من المنهج المقارن¹.

❖ المنهج المقارن من خصوصياته أنه يظهر في تقسيم الخطة بحيث يخصص الطالب فصل للحديث عن النظام القانوني الوطني وفصل آخر للحديث عن النظام القانوني الأجنبي، غير أن هذا الأسلوب تقليدي، حيث أصبح الأسلوب العلمي السائد يتضمن تخصيص جزئيات في كل بحث أو فرع أو مطلب أو فقرة بحيث نستطيع بسهولة عقد المقارنة بين الأنظمة القانونية، فيمكن اتباع هذا الأسلوب في معظمهم البحوث القانونية.

وكثيرا ما يخطئ الطالب بين المنهج التحليلي المقارن والمنهج المقارن، حيث يقوم الباحث بتحليل ظاهرة قانونية معينة، وفي نفس الوقت وأثناء تحريره للمذكرة في كل مرة يتكلم عن الفقه المقارن مثلا الفرنسي أو الأردني، أو المصري في إطار تحليله ومناقشته للموضوع حينئذ ينصرف ذهنه إلى أنه قد لجأ إلى المنهج المقارن وهذا خطأ لأننا بصدد المنهج التحليلي الذي يقوم في بعض حالاته على المقارنة أثناء التحليل والمناقشة في حين أن المنهج المقارن من أهم ركائزه أنه يقوم على المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بالإضافة إلى أنه يظهر في تقسيم الخطة وهذا شيء مهم جدا.

ج- المنهج النظري والعملي:

يعني المنهج النظري والأكاديمي أو المكتب منهجا سرديا أو وصفيا استطلاعيا كما يمكن أن يكون منهجا تحليليا مقارنا وهذا هو المنهج الغالب في البحوث القانونية وتكمن أهميته في النواحي العلمية والفقهية والنظرية.

¹ عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص 32 وما بعدها.

أما المنهج التطبيقي أو العملي فيعني المنهج الميداني التطبيقي أي ما هو مطبق فعلا في الحياة القانونية السائدة، ويقتضي هذا المنهج الاطلاع على الخبرات والشهادات الواقعية والممارسات الدقيقة والخاطئة على حد سواء، وتحصيل حاصل أن أفضل البحوث متى جمعت بين النظري والتطبيقي، فالباحث بحثا نظريا يستوفي التقاليد الجامعية في البحث الجامعي، أما من يقرن النظري بالتطبيقي فهو يلاحظ النصوص القانونية وفي حالة تطبيق من القضاء وتنفيذ من قبل السلطة التنفيذية وذلك لغرض تعديل ما يجب تعديله.

وقد أصبح هذا المنهج جديرا بالتطبيق خصوصا مع فتح الجامعة على عالم الشغل وعقد الجامعة اتفاقيات مع مؤسسات اقتصادية ومرافق قضائية، حيث يقف الطالب على مدى مطابقة النصوص القانونية والفصل النظري مع الجانب التطبيقي، ومراقبة مدى دقة تنظيم هذه المسألة هل هناك خلل أو قصور في تنظيم التشريعي أو التطبيقي للنص القانوني حيث ينبه الباحث القانوني المشرع ضرورة إعادة تنظيمها تلافيا للنقص.

إن التصريح بالخطأ يعتبر من أهم الأعمال التي يقوم بها الطالب والذي يبني عليه بحثه أو مذكرته.

ثالثا: إعداد خطة الدراسة انطلاقا من المنهج المتبع

يعتبر إعداد خطة البحث جوهر الدراسة التي قوم بها الباحث فالخطة تجسد محتوى البحث وتعطي تصورا واضحا لما يريده الباحث من خلال دراسته التي ينوي القيام بها والنقطة التي يتفق عليها معظم الباحثين أن براعة الباحث تبرز بالدرجة الأولى في حصر الموضوع وتحديد النقاط التي يتم التركيز عليها في بحثه، وإذا نجح الباحث في ذلك يكون قد حدد المسار العام للبحث وكل ما يبقى عليه هو القيام بالقراءات وجمع البيانات والمعلومات الكافية عن المواضيع التي تشتمل عليها الخطة¹، بحيث يناقش مجموعة الإجراءات والطرق والأساليب العلمية والفنية والمنطقية والعلمية التي يجب على الباحث أن يتقيد بها، حتى يتمكن من انجاز

¹ - عمار بوحوش، محمد محمود الدنيبات، مناهج البحث العلمي وطرف اعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص31.

بحث علمي يحقق معايير ومتطلبات البحث العلمي، في مجالات اختيار موضوع البحث ومشكلته وفروضه، وتحديد الوثائق وجمعها وقراءتها وتبويب الموضوع¹.

أ- مشتملات الخطة:

تشتمل خطة البحث عادة على العناصر الآتية:

عنوان البحث، مقدمة، جسم البحث (عناصر وتقسيمات الموضوع)، والملاحظ أنه في الكثير من الأحيان ينصرف معنى خطة البحث إلى التقسيمات المختلفة (جسم الموضوع) أي هيكله متن البحث فقط، ولكن البحث ككل متكامل والخطة هي تجسيد هيكل له ولهذا لا بد أن تتضمن كل عناصر وتقسيمات البحث².

ب- شروط وضع الخطة:

عندما يستقر الطالب على الشكل النهائي لتقسيمات بحثه وهذا بعد أن يكتشف أثناء معالجته للموضوع بعض القصور فيضطر إلى تغطية ذلك بتعديل التقسيمات المعتمدة لتتلاءم مع المستجدات.

والأصل أنه لا توجد قاعدة عامة تحكم تقسيمات البحث لأن مراد ذلك تتحكم فيه طبيعة الموضوع وحجمه ومحتواه ولكن هناك بعض الشروط يجب توافرها ونوجزها فيما يلي:

❖ أن تكون التقسيمات الرئيسية موحدة (أقسام وأبواب وفصول) فلا يمكن أن تكون المذكرة تتكون من باب واحد أو فصل واحد، فلا بد أن تكون المذكرة مقسمة إلى فصلين أو أكثر وكل فصل يقسم إلى مبحثين فأكثر وكل مبحث إلى مطلبين فأكثر.

❖ تتناسب التقسيمات: من حيث الأقسام والحجم أي ألا يتجاوز تقسيم ضعف مماثلة من حيث تقسيماته الجزئية وحجم المعلومات (عدد الصفحات مثلاً) وتظل المسألة نسبية تملئها

¹ - صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص54.

² - علي مراح، المرجع السابق، ص70.

المعلومات والمعطيات المحصلة، لكن في جميع الحالات يجب أن تكون التقسيمات مؤسسة وتستند إلى ما يبرزها موضوعيا.

❖ أن بنى التقسيمات على قاعدة موضوعية¹.

❖ مناسبة التقسيمات لطول البحث.

❖ تناسق وترابط العناوين الرئيسية والفرعية مع بعضها ومع العنوان العام الذي تنبثق عنه وباعتباره الجذع المشترك، وهذا ما يسمى بترابط وتواصل التقسيمات المختلفة للخطة.

❖ تقادي العناوين المركبة في الخطة لأنها دليل على فشل الطالب في صياغة الخطة.

❖ تناسق محتويات التقسيمات المتناظرة.

❖ تجنب التكرار².

والجدير بالذكر أن حسن صياغة الخطة واحترام التوازن الشكلي والموضوعي بين عناصرها دليل على تحكم الطالب مبدئيا في الموضوع، لأنها المرآة العاكسة للموضوع، فكلما كانت الخطة واضحة ومتوازنة والعناوين مترابطة ومتناسقة مع بعضها كلما انعكس ذلك على القيمة العلمية للبحث.

وفي كثير من الأحيان يطرح الطالب مسألة ضرورة التوازن الشكلي على حساب التوازن الموضوعي، فهذه المسألة الحقيقية متعلقة ومرتبطة أساسا بطبيعة الموضوع لأن الأصل هو التوازن الشكلي والموضوعي بطبيعة الموضوع، لأن الأصل هو التوازن الشكلي والموضوعي للخطة غير أنه إذا عجز الطالب عن احداث وتحقيق هذا التوازن بسبب طبيعة الموضوع وليس لسبب آخر كفشل الطالب مثلا في صياغة الخطة، هنا يجب تحقيق التوازن الموضوعي على حساب التوازن الشكلي وهذا رأيي الشخصي.

¹ - علي مزراح، المرجع السابق، ص 71.

² - المرجع نفسه، ص 72.

المحور السادس: الضوابط الشكلية في إعداد مذكرة تخرج

تنقسم ضوابط تحرير المذكرة إلى ضوابط موضوعية وأخرى لغوية وشكلية.

أولاً: ضوابط تحرير موضوع المذكرة

أثناء تحرير المذكرة من الضروري أن يلتزم الباحث العلمي بمجموعة من المبادئ والتي تندرج ضمن أخلاقيات البحث العلمي حيث يتعين عليه أن يلتزم بالنزاهة العلمية ويراعي الأمانة العلمية وأن يتحلق بالتواضع العلمي.

أ- الالتزام بالنزاهة العلمية:

تعني النزاهة العلمية:

- ✓ عرض الآراء موضوعيا محايدا دون تسوية أو طمس لبعض معالمها الإيجابية أو دون إبراز أكثر ما يجب لمعالمها السلبية.
- ✓ عرض الآراء عرضا أخلاقيا خاليا من الهجوم الشخصي أو السخرية المرة أو الحط من قيمة قائلها.
- ✓ عرض آراء الفقهاء عرضا جماعيا دون تمييز، فيتعين أن تتاح الفرصة للجميع ليعرضوا أفكارهم بوضوح وجلاء فبعض الباحثين ينساق للأسف الشديد للتمييز الديني أو العرقي أو المنهجي فيميل لخريق دون أسس موضوعية ويغضض وجهات نظر آخرين دون حق.
- ✓ عرض الآراء كاملة غير منقوصة فإن بتر المعطيات أو الآراء دون وجه حق هو سياسة غير نزيهة¹.

¹ - عبد القادر الشيلخي، المرجع السابق، ص 159.

ب-الأمانة العلمية:

تعتبر الأمانة العلمية من مقومات البحث العلمي الأساسية لكتابة البحث، وجوهرها ألا ينسب الباحث لنفسه ما ليس لها وألا يقول الآخرين ما لم يقولوه إنها التمسك بالنزاهة والموضوعية¹.

إن من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي بوجه عام والبحث القانوني خصوصا الالتزام بدقة الأمانة ومفادها نسبة الآراء إلى أصحابها الحقيقيين لغرض التحقق من صحة النسب، إذ أن خطأ الناقل الأول يستتبع شيوعه لدى الناقلين بعده دون تبصر².

ج-الابتعاد عن السرقة العلمية:

إن السرقة العلمية هي شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات والبحوث وذلك بالسطو على مجهوداتهم واستغلال انتاجهم العلمي والفكري، دون نسب المعلومات إلى أصحابها.

وفي هذا الصدد، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن المفكرين قد تحدثوا عن موضوع السرقات، وأشاروا إلى ضرورة الابتعاد عنها، ولكن ذلك لم يلق اهتماما من المنشغلين بالبحث العلمي حتى ظهرت في الآونة الأخيرة قوانين دولية ومحلية تدافع عن الملكية الفكرية³.

تعرف السرقة العلمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

¹ - علي مراح، المرجع السابق، ص 182.

² - عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص 153.

³ - إبراهيم محمد تركي، البحث العلمي أسسه ومناهجه، دون طبعة، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، دون سنة نشر، ص 75.

ولهذا الغرض تعتبر سرقة علمية ما يأتي:

❖ اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو محلات أو دراسات أو تقارير أو مواقع الكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين.

❖ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين.

❖ استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصادرها وأصحابها الأصليين.

❖ استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

❖ نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملاً شخصياً.

❖ استعمال انتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور¹ أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصادرها وأصحابها الأصليين.

❖ الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

❖ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي، دون المشاركة في إعداده.

¹ - المادة 3 من القرار رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

❖ قيام الأستاذ الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في انجاز العمل، بإذنه أو بغير إذنه، بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.

❖ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب جماعي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

❖ استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر، أعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو للنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

❖ إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالهم.

وتشكل السرقة العلمية خطورة على البحث العلمي وعلى الباحث حيث تقضي على البحث العلمي النزاهة وتجعل الباحث انتهازيا لا يبذل أدنى جهد لأجل تحقيق نتائج في البحث، بالإضافة إلى أنها تصيب الباحث باليأس والإحباط كما أنها تقضي على تجدد البحث العلمي وحركيته.

ولهذه الآثار وغيرها نجد أن القرار رقم 1082 قد نص على مجموعة من التدابير الوقائية التحسيسية والتوعوية والرقابية للحد من انتشار ظاهرة السرقة العلمية¹، كما نص على مجموعة من الإجراءات التأديبية والعقابية بحق الطالب الذي يقوم بسرقة علمية².

د- الدقة:

¹ - أنظر المواد 04 و 05 و 06 من القرار رقم 1082.

² - المواد 08 إلى 17 من القرار رقم 1082.

بما أن البحث العلمي على دقيق فإنه يتطلب الحرص التام من الطالب والتأكد من أن المعلومات التي يعتمد عليها في دراسة معلومات دقيقة وسليمة، وأن يسعى في البحث إلى التحقق من دقة تلك المعلومات، هذا بالإضافة إلى أنه من أهداف البحث العلمي زيادة درجة تأكيد بعض البيانات والاستنتاجات القديمة، ولهذا فغن الباحث يعمد إلى بعض التكرار للتأكد من صحة ودقة المعلومة، خاصة أن التوصل إلى بعض حلول المشكلات، قد يؤدي إلى ظهور مشكلات جديدة¹.

هـ-الموضوعية:

تتجلى خاصية الموضوعية عند استخلاص النتائج أو اصدار القرارات، فمن خصائص البحث العلمي أنه يتميز بالموضوعية، ويجب على الباحث ألا يتحيز إلى رأيه الشخصي وأفكاره الخاصة، وغنما يجب عليه الاعتماد على الفكرة المدعمة بالأدلة والبراهين، ومن الموضوعية ألا يسمح الباحث لعاطفته بالسيطرة على أفكاره أو على تفسيراته أو تبريراته في أي جانب من جوانب الموضوع، وإنما يكون همه ووعدده هو تحري الحقيقة، فكلما ابتعد الباحث عن الأحكام الذاتية وتحرر من التحيز زادت درجة موضوعيته، لكون الحقائق العلمية مستقلة عن رغبات الباحث الذاتية، ولهذا يجب عليه أن يعرف المؤثرات على موضوعية البحث العلمي لتجنبها.

ومن الموضوعية احترام آراء الآخرين وعدم التهكم بها أو السخرية منها أو التشهير بها مهما كان الاختلاف بينها وبين الواقع، أو بينها وبين نتائج البحث الحالي الذي يتوصل إليها الباحث بطريقته العلمية².

¹ - عزت محمود فارس وخالد الصرايرة، الطبعة الأولى، دار زمر، الأردن، 2011، ص31.

² - المرجع نفسه، ص31.

إذا من مظاهر الموضوعية في إعداد المذكرة التزام الباحث بالمقاييس العلمية وقيامه بإدراج الحقائق والوقائع التي تدعم وجهة نظره وكذلك التي تتعارض معها، فعلى الباحث أن يعترف بالنتائج المستخلصة حتى ولو كانت لا تنطبق مع تصوراته.

✓ الاعتماد على القواعد العلمية أي تبني الأسلوب العلمي في البحث.

✓ الانفتاح الفكري ويعني ذلك أن على الباحث أن يتمسك بالروح العلمية والتطلع دائما إلى معرفة الحقيقة والابتعاد قدر الإمكان عن التزمّت والتشبّت بالرؤية الأحادية والشخصية.

✓ الابتعاد عن إصدار الأحكام النهائية بحيث يجب أن تصدر الأحكام استنادا إلى البراهين والحجج الصحيحة.

ثانيا: الضوابط اللغوية في تحرير المذكرة

يتسم تحرير مذكرة جامعية بالأسلوب العلمي، بحيث يعبر الطالب عن شخصيته، والكتابة العلمية تختلف عن غيرها من الخصائص الملزمة للباحث العلمي وهذه المميزات هي:

❖ استخدام المصطلحات الدقيقة الحديثة.

❖ سلامة اللغة ودقتها ووضوحها، وإيجازها المركز وعدم التكرار، مع حسن تنظيم المعلومات والأفكار والحقائق العلمية بصورة منطقية تتناسب مع المنهج المستخدم، والعناية بالبرهنة والتماسك والتسلسل والتناسق بين أجزاء البحث العلمي حسب تقسيمها وتبويبها مع البعد عن الأطناب والحشو والتناقض¹.

بالإضافة إلى وجوب الوضوح والدقة والابتعاد عن العموميات يجب أن يكون الأسلوب علميا ودالا، وذلك لا يتحقق إلا بسلامة اللغة المتخصصة والدقة والوضوح في عرض الأفكار وتقادي التكرار والابتعاد عن الأسلوب المعقد والغامض وتقادي الحشو والمبالغة والتناقض².

¹ - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص74.

² - فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص241.

فأسلوب كتابة وصياغة البحوث العلمية ومذكرات التخرج، بطريقة موضوعية ومنطقية جيدة وسليمة يشتمل على العناصر التالية:

- ✓ اللغة الفنية المتخصصة السليمة والقوية في دلالتها ومعانيها وتركيزها، واحترام المصطلحات القانونية وتوظيفها جيداً.
- ✓ الابتعاد عن الأسلوب الخطابي والاطناب والمبالغة في عرض الحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع البحث.
- ✓ تسلسل وترابط عملية الانتقال بين الكلمات والجمل والفقرات والأفكار، والحقائق وأجزاء وفروع موضوع البحث.
- ✓ الدقة والوضوح في عرض الأفكار.
- ✓ تلافي التكرار والحشو والاطناب والتناقض عند عرض الأفكار¹.
- ✓ أن يقلل الباحث من صلب أنا ونحن وتحاشي الاستخدام المفرط للمبني للمجهول².
- ويخضع تحرير المذكرة أو أي مادة علمية إلى احترام قواعد اللغة في كتابة البحوث العلمية وخصوصاً المتعلقة بعلامات الوقف والترقيم.
- وعادة ما يستعمل في البحث القانوني كغيره من البحوث الأخرى العلامات التالية:
- ✓ النقطة (.) وتوضع في نهاية الجملة.
- ✓ الفاصلة (،) وتستخدم للاستراحة، وإعادة القارئ على الاستيعاب.
- ✓ النقطتان المركبتان (:) وتستخدم في السرد وبعد كلمة قال، وقوله.
- ✓ علامة الاستفهام (?) تستخدم في طرح السؤال.
- ✓ علامة التعجب (!) وتستخدم عند الإحساس بشعور قوي تعجب أو استغائة أو تأسف.
- ✓ الشرطة (-) تستعمل في أول السطر، بين العدد والمعدود.

¹ - لأكثر تفصيل: عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 94 وما بعدها.

² - فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 251.

✓ الشولتان (") ونستخدمها عند الاستدلال بعبارات منقولة حرفيا للتدليل على الأمانة العلمية¹.

ويجب على الطالب استخدام علاقات والوقف والترقيم واحسان استعمالها وهذا دلالة على تحكمه في الموضوع.

وعند تحرير المذكرة هناك مسائل أخرى يتقيد بها الطالب لا تقل أهمية عن علامات الوقف والترقيم وهي إعداد مقدمات وخواتم الفصول والمباحث بحيث يبدأ الطالب بعرض موضوعه بحيث يقسم مذكرته إلى فصلين والفصل إلى المبحث والمبحث إلى مطلب ولا يمكن للطالب الانتقال من الفصل إلى المبحث دون أن يقدم للفصل ويذكر العناصر التي سيتطرق إليها ضمن المباحث والأمر سواء بالنسبة للمباحث والمطالب والفروع، ويجب أن نشير إلى أن مقدمة الفصل تكون أطول من مقدمة المبحث ومقدمة المبحث أطول من مقدمة المطلب وهكذا.

وعندما ينتهي الطالب من عرض الفصل وجب عليه وضع خلاصة للفصل، تتضمن أهم ما عالجه في صلب الفصل ومحتواه وأهم ما وصل إليه نتائج ليعرف القارئ النتيجة الأولية لجهد الباحث ويفعل ذات الأمر مع الفصل الثاني.

وتتجلى الحكمة في وضع خلاصة للفصول، كون الخلاصة مظهر من مظاهر تمكن الباحث من البحث ودليل تفوق، فالباحث برهن أنه يستطيع الكتابة بتفصيل فيعرض النص القانوني ويحلل مضمونه ومدلوله اعتمادا على مراجع ومصادر ويجري ربط ومقارنة ويعلق على الصياغة اللفظية للنص كل هذا داخل الفصل غير أن خلاصة الفصل يختزل الطالب كل ما قام به في الفصل في تطور².

ثالثا: الضوابط الشكلية في صياغة المذكرة

¹ - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 151-152.

² - أكثر تفصيل أنظر عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 152-154.

وتتمثل الضوابط الشكلية لصياغة المذكرة في ضوابط الاقتباس والتهميش.

أ-ضوابط الاقتباس:

إن الكتابة العلمية تفرض على الباحث الاستعانة بأفكار ومعلومات الآخرين ممن كتبوا سواء كانت كتاباتهم لها علاقة مباشرة بالموضوع المشمول بالدراسة أو تناولتها بصفة جزئية وثانوية ويمكن للباحث أن يكتفي بالفكرة كما وردت في المرجع دون زيادة أو نقصان أو يحتفظ بالجواهر مع تغيير في الصياغة وهذا ما يسمى بالاقتباس وهو ما يفرض التطرق له بالتفصيل.

-أنواع الاقتباس:

يصنف الاقتباس إلى نوعين رئيسيين:

1-الاقتباس المباشر:

وهو نقل المعلومات كما وردت في النص الأصلي لمصدر المعلومات وهو بدوره نوعان حرفي وهو نقل المعلومات كما وردت في النص الأصلي لمصدر المعلومة دون أي تغيير أو تعديل أما الاقتباس الشبه حرفي ويختلف عن الاقتباس الحرفي في جواز التغيير الدقيق مع الحفاظ على جوهر المعلومة.

-قواعد الاقتباس المباشر أو الحرفي:

الاقتباس الحرفي أو المباشر يعني أن الباحث ينقل ويدون المعلومة وردت في مرجع كما ذكرها صاحبها، أي كما وجدها دون زيادة أو نقصان، فلم يتصرف في الألفاظ وتراكيب الجمل، تاركا الصياغة كما ذكرها صاحب الكتاب أو المقال أو المداخلة أو الرسالة¹.

¹ - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص141.

وتحكمه قواعد:

✓ مراعاة الدقة الكاملة في النقل الحرفي ولو كانت هناك أخطاء.

✓ لا يتعدى الاقتباس ست أسطر أما إذا تجاوز ستة أسطر فيجب فصلها وتمييزها، أما إذا تجاوزت ستة أسطر فوجب اللجوء إلى الاقتباس غير المباشر.

2- الاقتباس غير المباشر:

ويعني أن يأخذ الباحث الفكرة من مرجع أو مراجع ويشير إليها بعبارات خاصة¹، وتعني نقل الفكرة أو المعلومة من مصدرها الأصلي دون النقل الحرفي للنص، ويقوم على التلخيص والاختصار بحيث يستخرج الطالب الفكرة الرئيسية ويعيد صياغتها بأسلوبه الخاص، أو يعيد الصياغة دون اختصار.

ومن هنا يفهم أن الاقتباس غير المباشر ينقل الباحث المادة المقتبسة بمعناها، وليس بصورة حرفية متوخيا الفهم الجيد لها والدقة في نقل الفكرة، وفي الأحوال كلها يجب أن تكون المادة المقتبسة مناسبة للمادة المقتبسة ومنسجمة مع أفكار النص الذي تقتبس منه².

- قواعد الاقتباس غير المباشر:

يكون الاقتباس غير المباشر عند نقل الفكرة أو المعلومة من مصدرها أو مرجعها لكن ليس حرفيا، ويكون إما بإعادة صياغة الفكرة بأسلوب الباحث، أو باختصار المعلومة غير أن الجوهر هو الإبقاء على المعنى الحقيقي للنص المقتبس³ وفي جميع الحالات يقوم الاقتباس غير المباشر على قواعد وتتمثل في:

❖ الأمانة العلمية: وهي ضرورة الإشارة ونسب المعلومة إلى صاحبها الأصلي وإلا اعتبر الفعل سرقة علمية.

¹ - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 143.

² - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 75.

³ - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 143.

❖ الدقة في النقل: حتى ولو لم يكن الاقتباس مباشراً إلا المقتبس لا بد أن يكون دقيقاً في النقل أي الحفاظ على الفكرة عند إعادة الصياغة أو التلخيص أو الاختصار، وإلا فلا يجوز نسب الفكرة المقتبسة إلى صاحب المصدر أو المرجع لأن الباحث هنا يكون قد شوه الفكرة المقتبسة.

❖ الموضوعية في الاقتباس: وتظهر الموضوعية في الاقتباس غير المباشر من خلال إعادة الصياغة أو التلخيص في الحفاظ على الفكرة المقتبسة أولاً وثانياً عند ابداء الباحث رأيه الشخصي يجب أن يكون مبني على أسس موضوعية من خلال عرقي وجهات نظر آراء عند فقهاء والتأسيس لهذا الرأي متجنباً بذلك الذاتية.

وتظهر الأمانة العلمية في كتابة البحث في ألا ينسب الباحث ما ليس له والتمسك بالموضوعية والنزاهة، وتحقيق الأمانة العلمية يقتضي:

✓ دقة فهم آراء وأفكار الآخرين بحيث لا ينسب الباحث فكرة لا علاقة لها بالكاتب.
✓ دقة النقل: بمعنى أن يحاول عند الاقتباس إعطاء المعنى الذي يريد الكاتب الوصول إليه

✓ الرجوع إلى المصادر الأصلية للتأكد من دقة نقل المراجع.
✓ التفريق الدائم بين الأفكار الشخصية والأفكار المسبقة¹.

ومن هنا فالأقتباس غير المباشر يقوم على الحفاظ على جوهر الفكرة ونسبها إلى صاحبها الأصلي بكل موضوعية وأمانة.

- لا يتجاوز 60 كلمة أي ما يعادل 4 أسطر أو ستة أسطر².

إذا يوجد العديد من شروط وضوابط الاقتباس في البحث العلمي التي يجب أن يضعها الباحث العلمي عين الاعتبار:

¹ - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص79.

² - المرجع نفسه، ص74.

✓ يجب أن تكون الاقتباسات التي يسوقها الباحث العلمي في بحثه أو رسالته معبرة عن المعنى الأصلي مع الإشارة إلى كاتب أو مؤلف المصدر سواء في البحث أو القائمة النهائية للمراجع.

✓ الدقة والفتنة التامة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية.

ب- ضوابط التهميش

يعرف التهميش بأنه ما يورده الباحث خارج النص الأصلي إما لذكر مصادر المعلومات الواردة في المتن أو الإحالة إلى جزء من أجزاء البحث نفسه أو لتكملة ما يأتي في المتن من شرح أو تعليق والمقصود منها هو قواعد الاسناد والتوثيق وهي اسناد المعلومات المقتبسة إلى أصحابها الأصليين¹، ومن الواضح أن هذه القاعدة أساسية في البحث العلمي وتعد ذات بعد أخلاقي واضح إذ تتصل بالأمانة العلمية².

1- الغاية من التهميش³

إن الغاية من التهميش هو تدعيم مصداقية البحث ويعد الاطمئنان في نفوس القراء والباحثين إلى قيمة المصادر المعتمدة فيه، والتسهيل على القارئ اللجوء إليها للتأكد مما اقتبسه منها أو لمزيد التوسع في نقطة من نقاط البحث أو إلى رأي هام من الآراء المذكورة، ومن فوائد ذكر الهوامش أيضا تجنب أن يدخل الباحث في بحثه من التفاصيل ما يعد استطرادا يخرج من الموضوع، كما تعكس عملية توثيق الهوامش قيمة إعادة المقتبسة وقدرة الباحث على التصرف فيها بالتحليل والنقد والمقارنة⁴، كما أن الغاية من تدوين الهوامش إلى ذكر م المصدر

¹ - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص75.

² - فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص254.

³ - عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي : صياغة جديدة، الطبعة التاسعة، الرياض، مكتبة الرشد، 2005، ص 136.

⁴ - إبراهيم محمد تركي، البحث العلمي أسسه ومناهجه، دون طبعة، دار شتات ودار الكتب القانونية، مصر، دون سنة نشر، ص75.

المعلومات التي يوردها الباحث بحيث يتمكن القارئ من الرجوع إليها إن شاء، إما طلب للمزيد من المعلومات أو لتأكد من صحتها أو من إمكانية اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث. كما أن الغاية الرئيسية من التهميش تكمن في تحرير الباحث من مسؤولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبتها إلى صاحبها الأصلي؟

2-أنواع الهوامش:

إذا فالهوامش هي كل ما يورده الباحث خارج النص الأصلي إما لذكر مصدر المعلومات الواردة أو الإحالة إلى جزء آخر من البحث نفسه أو لتكملة ما يأتي في المتن.

و تقسم الهوامش إلى ثلاثة أنواع: هوامش المراجع والهوامش المفسرة للمتن وهوامش الإحالة.

2-1- هوامش المراجع:

ويستعمل هذا النوع من الهوامش للإحالة إلى مرجع تمت الاستعانة به في متن البحث حيث يعطي الباحث رقما لنص أو الفكرة المقتبسة في المتن وفي أسفل الصفحة أي الهامش يذكر الباحث نفس الرقم مع الإشارة إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه¹، وهذا شيء بديهي حيث يتمكن القارئ من العودة إلى المصدر أو المرجع إما طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكد من صحة المعلومات.

2-2-الهوامش المفسرة للمتن:

قد يلجأ الباحث إلى الاستعانة بهذا النوع من الهوامش في حالة ما إذا كانت أمور في النص أو المتن غامضة وتحتاج إلى تفسير ولا يمكن وضع التفسير في النص خوفا من الاخلال بالسياق العام للنص، فيقوم الباحث بوضع التفسير في الهامش، وقد يكون التفسير مرتبط بواقعة معينة أو بشخصية تاريخية مهمة ويشترط في هذا النوع من الهوامش الإيجاز والاختصار.

¹ - إبراهيم أبارس، البحث الاجتماعي: قضاياها، مناهجها، إجراءاتها، منشورات كلية الحقوق مراكش، 1994، ص221.

2-3- هوامش الإحالة:

أحيانا قد يلجأ الباحث إلى ذكر وتناول فكرة محددة معينة مرتين في موضوعين مختلفين في نفس البحث، ومن ثم يضطر إلى الاكتفاء بمعالجة الموضوع بتفصيل في جهة واحدة ثم يحيل إلى هذه المعالجة تجنباً لعملية التكرار والإعادة ويستخدم الباحث الهامش على الفكرة السابقة أو اللاحقة التي تتضمن التفاصيل¹.

ج- تنظيم الهوامش من حيث الشكل:

أكد أن الهوامش ونظراً لأهميتها من الناحية الشكلية يحكمها تنظيم دقيق وتحكمها قواعد أهمها:

❖ أن يكون كل هامش مرتبطاً بدقة بالجزء ذي العلاقة به في المتن بحيث يوضع الرقم بين قوسين يعد الكلمة أو الجملة أو الفقرة التي يرتبط بها الهامش وبحيث يظهر نفس الرقم في بداية الهامش وتوضع النقطة أو الفاصلة إن كان لها محل قبل رقم الهامش.

❖ توضع في أسفل كل صفحة الهوامش المتعلقة بها وفي هذه الحالة ترقيم تباعاً بدءاً من رقم، ويجب أن يبدأ ترقيم جديد في كل صفحة، ويجب الحرص ألا يتجاوز أحد الهوامش حدود الصفحة التي بدأ فيها فإذا صادف أن كان أحد الهوامش طويلاً ولم يمكن نقله مع الجزء المرتبط به في المتن إلى صفحة جديدة فيجوز استكمالها في بداية هامش الصفحة الموالية ويجب وضع علامة (=) للربط بين جزئي الهامش الواحد الواردين في صفحتين متتاليتين، أما الطريقة الأخرى فتقتضي تجميع كل هوامش الفصل الواحد في نهايته وفي هذه الحالة ترقيم هوامش الفصل الواحد ترقيماً واحداً متسلسلاً تمتاز هذه الطريقة بسهولة عند الطباعة إلا أن عليها أن القارئ يضطر في كل مرة إلى تصفح البحث حتى يعثر على الهامش الذي يريده².

د- ضوابط التهميش:

¹ - عبد الواحد الناصر، مفاتيح المنهجية، دون طبعة، الرباط، 1995، ص62.

² - علي مراح، المرجع السابق، ص114.

إن تهميش المراجع له ضوابطه، ويجب على الباحث احترامها حتى يؤدي الهامش الهدف المنشود وهو تكريس الأمانة العلمية في الباحث وإعطاء موضوعية للبحث ويختلف الأمر باختلاف المرجع.

1- الكتب: عند استعمال الكتاب لأول مرة يكون التهميش كآتي: اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، الجزء إن وجدت الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، ص.

مثال 1: على مراح، منهجية التفكير القانوني: النظرية والتطبيق، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص115.

إذا تم اعتماد نفس المرجع في نفس الصفحة مرتين متتاليتين، نكتب المرجع نفسه، ص.

أما إذا تم استعماله لكن ليس استعمال متتالي في نفس الصفحة أو في صفحات أخرى من المذكرة نكتب كآتي: اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق، ص.

مثال 2: المرجع نفسه، ص120.

إذا تعدد المؤلفين إذا كانوا اثنين نكتب الاثنين حسب نفس الترتيب أما فوق ثلاثة فنكتب الأول وآخرون ونحترم الترتيب¹

2- المقالات: في حالة الاقتباس من مقال علمي منشور في دورية علمية يكون التهميش كآتي:

رقم الهامش، اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال بين مزدوجتين، اسم المجلة أو الدورية، العدد، دار النشر، بلد النشر، تاريخ النشر، ص.

بالنسبة للاستعمال المتتالي وغير المتتالي فنفس الطريقة المعتمدة في الكتب.

¹ - علي مراح، المرجع السابق، ص116.

3- الرسائل والمذكرات: في حالة الاقتباس من أبحاث ورسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه يكون التهميش كالاتي:

رقم الهامش، اسم ولقب الطالب صاحب الأطروحة أو الرسالة أو المذكرة، عنوان الأطروحة أو الرسالة أو المذكرة، طبيعتها (أطروحة دكتوراه، رسالة ماجستير، أو مذكرة ماستر أو ليسانس)، الكلية، الجامعة، تاريخ المناقشة، الصفحة.

4- النصوص القانونية: رقم الهامش، صيغة القانون (دستور، أمر، مرسوم رئاسي، تنفيذي...)، رقم، موضوعه (ماذا يتضمن)، تاريخه، (مؤرخ في)، جريدة رسمية عدد، تاريخ الجريدة الرسمية¹.

5- قرارات أو أحكام قضائية: عندما يستشهد الباحث بقرارات أو أحكام صادرة عن هيئات قضائية: قرارا أو حكم رقم، صادر عن (المجلس أو المحكمة)، بتاريخ، ص إذا كان غير منشور نكتب عبارة غير منشور إذ بين قوسين (غير منشور)².

أما إذا منشورا في مجلة معينة تواصل البيانات بكتابة عنوان المجلة، العدد، الهيئة التي صدرت عنها، دار النشر، مكان النشر، تاريخ النشر، ص.

6- المقابلات: عندما يتحتم على الطالب إجراء مقابلة شخصية مع بعض المسؤولين أو المختصين بهدف اثراء الموضوع بالمادة العلمية الحية، وفي هذه الحالة وجب على الباحث الالتزام بالأمانة العلمية ونسب الأقوال لأصحابها بأمانة، ويكون تهميش المقابلة كالاتي: رقم الهامش، اسم ولقب الشخص الذي أجريت معه المقابلة، ذكر مركزه ووظيفته، اسم المكان الذي تمت فيه المقابلة، تاريخ إجراء المقابلة³.

¹ - لأكثر تفصيل أنظر على مراح، المرجع السابق، ص123.

² - الهاشمي بن واضح، مطبوعة محاضرات منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016، ص81.

³ - عمار بوخوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، موفم للنشر، الجزائر، 2002، ص80 وما بعدها.

7- **المواقع الالكترونية:** في ظل التطور العلمي والتكنولوجي أصبح اللجوء إلى المواقع الالكترونية محتما وضروريا غير أن اللجوء إليها في البحث العلمي والأخذ بالمعلومات الواردة في المواقع يتطلب توافر شروطا وهي:

- ✓ أن يكون الموقع رسميا وعليه لا تعتبر المنتديات مرجعا علميا يهمل منه.
- ✓ ضرورة ذكره تاريخ وساعة الدخول إلى الموقع لان المواقع تحين.

هـ- ملخص عن توثيق الهوامش:

1- الكتب:

- ❖ عند استعمال الكتاب لأول مرة، نذكر كافة المعلومات (ترتيب أفقي) الاسم، اللقب، عنوان الكتاب، الجزء، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، ص.
- ❖ عند استعمال نفس المرجع مرة أو مرات أخرى:
 - ✓ في نفس الصفحة ولم يفصل بينهما مرجع نكتب المرجع نفسه، ص.
 - ✓ في نفس الصفحة وفصل بينهما مرجع آخر نكتب اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق، ص.
 - ✓ في الصفحات المتتالية: اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق، ص.
- ❖ إذا تعلق الأمر بصفحة من كذا نص (-) بين الصفحات مثلا من ص5- ص10.
- ❖ أما إذا كانت الصفحات غير متتالية نص (،) بين الصفحات .
- ❖ إذا كان للكتاب أكثر من 3 مؤلفين نكتب اسم المؤلف الأول وآخرون، ثم نواصل كتابة البيانات الأخرى، عند الاستعمال الثاني غير متتالي نكتب اسم المؤلف وآخرون، المرجع السابق، ص.
- ❖ إذا كان الكتاب مترجما: اسم ولقب المؤلف الأصلي، عنوان الكتاب، ترجمة فلان، ثم نواصل كتابة البيانات.

❖ إذا كان الكتاب تم تقديمه وتحقيقه: اسم ولقب المؤلف الأصلي، عنوان الكتاب، تحقيق وتقديم فلان، ثم نواصل المعلومات.

2- بالنسبة للرسائل والمذكرات الجامعية:

اسم ولقب صاحب المذكرة أو الرسالة، عنوان الرسالة، طبعة المذكرة، الهيئة المصدرة (قسم، كلية، جامعة)، السنة، ص.

3- المقالات:

أ- المنشورة في مجلة:

اللقب والاسم، "عنوان المقال"، اسم المجلة، العدد، اسم الهيئة المصدرة، مكان النشر، تاريخ صدور المجلة، ص.

ب- الملقاة في ملتقى:

الاسم واللقب، عنوان المقال (المداخلة)، نوع واسم الملتقى، مكان الملتقى، تاريخ الملتقى، ص.

ج- المنشورة في الأنترنت:

الاسم واللقب، عنوان المقال بين شولتين، ثم العنوان الإلكتروني، ساعة وتاريخ الدخول للموقع، ص أو الصفحات.

بالنسبة لتوثيق المراجع الأجنبية 1:

أسماء المؤلفين الأجانب تبدأ باسم العائلة (اللقب)، وهناك بعض المصطلحات الخاصة بتهميش

¹- JAILLARDON Edith et RIUSSILLON Dominique, Outils pour la recherche juridique : méthodologie de thèse doctorat et du mémoire de master en droit, éditions des archives contemporaines, 2007, p26, 133.

Ibid وتعني المرجع نفسه ويستخدم عندما يتكرر المرجع.

Le Nom et Prénom, le Titre de l'ouvrage, N° de l'édition, , le pays, l'année, P.

عند استعماله مرة أخرى: P. cit, OP. cit, Le Nom et Prénom,

-إذا لم يفصل بينهما مرجع (صفحات متوالية) Ibid., P

-إذا لم يفصل بينهما مرجع وكان نفس الصفحة يعني نفس المرجع ونفس الصفحة Idem

Ibid وتعني المرجع نفسه.

Op.cit ومعناه المرجع السابق .

رابعاً: إخراج المذكرة في شكلها النهائي

بعد التطرق لمراحل إعداد مذكرة جامعية والتطرق لجميع ضوابط إعدادها سواء من الناحية الموضوعية أو اللغوية أو الشكلية تأتي مرحلة ترتيب وتصنيف العناصر الرئيسية التي اشتمل عليها موضوع المذكرة، وهذه المرحلة مهمة جداً، لأن إخراج المذكرة في شكلها النهائي هو واجهة المذكرة الذي يلفت انتباه القارئ، ويدفعه إلى تصفح محتواها.

وتشمل المذكرة الجامعة على أجزاء وهي الصفحات التمهيدية المقدمة، صلب الموضوع، الخاتمة، الملاحق، قائمة المراجع، الفهرس.

أ- الصفحات التمهيدية:

تحتوي الصفحات التمهيدية على ورقة الواجهة، صفحة الشكر، صفحة الاهداء، صفحة المختصرات.

1- صفحة الواجهة:

هي أولى صفحة يصادفها قارئ المذكرة وهي تخضع لما هو معمول به في مختلف الكليات فهي تفرض على الباحثين شكلاً معيناً لصفحة الواجهة، وتتكون عادة من اسم الجامعة،

اسم الكلية، اسم القسم، عنوان البحث، يكتب بخط عريض كبير، طباعة المذكرة (مذكرة لنيل شهادة الماستر)، التخصص، اسم الطالب أو الطالبة، أعضاء لجنة المناقشة، تاريخ المناقشة. وتوضع هذه المعلومات في إطار ويستحسن عدم وضع رسومات أو زخرفات في الورقة الأولى¹، وتتكون من غلاف خارجي أول سميك وغلاف حماية داخلي أول².

اسم الجامعة اسم الكلية القسم	
عنوان المذكرة بخط عريض طباعة المذكرة التخصص	
اسم الطالب	اسم المشرف
تاريخ المناقشة	

¹ - شمشم رشيد، مناهج العلوم القانونية، دون طبعة، دار الخلدونية، 2006، ص116.

² - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص80.

2- صفحة الشكر:

يبيد الطالب شكره لأستاذه المشرف والأساتذة المناقشين أعضاء لجنة المناقشة، على الجهود المبذولة أو الأساتذة الذين قدموا يد العون أثناء قيام الطالب بإعداد مذكرته¹، ويستحسن في هذه الصفحة ابتعاد الطالب عن الإطالة والمبالغة.

3- صفحة الاهداء:

يكون متاحا للطالب بحيث يقدم اهداء لعائلته وأصحابه ويشترط عدم الإطالة فيه بحيث تخصص له صفحة مستقلة ومضمون الاهداء يخضع لرغبة الطالب وهو الشيء الوحيد المتاح لذاتية الباحث²، و صفحة الاهداء ليست من الصفحات اللازمة في المذكرة بحيث يمكن الاستغناء عنها عكس صفحة الت شكرات.

4- المختصرات:

في حالة لجوء الطالب إلى اختصار بعض الكلمات يجب عليه إدراج قائمة للمختصرات
مثال:

بالعربية:

✓ د. ط: دون طبعة.

✓ ق ع: قانون عقوبات.

✓ ص، صفحة.

بالفرنسية:

***Abréviations :**

✓ R : Revue

¹ -محمد سامي رافي، منهج البحث العلمي في المجال الإداري، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص266.

² -المرجع نفسه، ص266.

- ✓ Art. Pré : Article Précité
- ✓ J. C. P : Juris- Classeur Périodique
- ✓ R. A. C : Recueil des arrêts de la cour
- ✓ Doct : Doctrine
- ✓ OP. cit : Ouvrage Précité¹

ب- مقدمة المذكرة:

يمكن القول أن العديد من الأساتذة والخبراء يصرفون انتباههم واهتمامهم والشأن الكبير للمقدمة نظرا لقيمتها العلمية الكبيرة وموقعها في سلم التقييم².

وحتى تكون مقدمة المذكرة ذات قيمة علمية يجب أن تتضمن العناصر الآتية:

✓ التعريف بالموضوع.

✓ أهمية الموضوع.

✓ أسباب اختيار الموضوع.

✓ الهدف من الدراسة.

✓ الإشكالية.

✓ المنهج المتبع.

✓ التصريح بالخطّة.

وهذه العناصر الزامية ويجب ذكرها وهناك عناصر أخرى غير الزامية يذكرها الطالب إن رأى ضرورة وهي الصعوبات التي واجهها في إعداد المذكرة والدراسات السابقة لموضوع المذكرة.

فبالنسبة للتعريف بالموضوع هو تحديد الموضوع وتمييزه عن المسائل المشابهة له، وتحديد مفاهيمه ومصطلحاته.

¹ - حميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، المغرب، 2015، ص179.

² - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص109.

أما أهمية الموضوع ففيه يبين الباحث الأهمية العلمية والعملية للموضوع ويختلف في أسباب اختيار الموضوع في أن أسباب اختيار الموضوع تختلف من باحث إلى آخر حتى وإن قسمت إلى أسباب شخصية وأخرى موضوعية فالرؤية لهذه الأسباب تكون شخصية.

أما بالنسبة لأهمية الموضوع فالأصل أن هذه الأهمية سواء كانت عملية أو علمية فهي متعلقة بالموضوع في حد ذاته فالرؤية موضوعية وليست شخصية.

أما بالنسبة لأهداف الدراسة فالطالب يكشف عن الأهداف التي يريد الوصول إليها من خلال عملية البحث بصدد عنوان محدد، ويحمل إشكالية معينة، فيتعين على الباحث تحديد ما يريد الوصول إليه كنتيجة ومقصد من الناحية العلمية¹.

أما بالرجوع إلى إشكالية الدراسة فيتعين على الباحث وضع إشكالية واضحة منبثقة عن عنوان المذكرة وهذا شيء مهم جداً، فلا يجوز أن تكون الإشكالية في جهة والعنوان في اتجاه آخر.

وتجذر الإشارة إلى أن أي عنوان يحتمل أكثر من إشكالية لذلك على الطالب اختيار الإشكالية المناسبة، لأن تقسيم الخطة ينبثق من الإشكالية المطروحة وليس من عنوان المذكرة. وبعد ذلك يختار الطالب منهج الإجابة على الإشكالية المطروحة وبعد ذلك يصريح بالخطة اللازمة من أجل دراسة وتحليل المسائل العلمية في المذكرة.

ج: صلب موضوع المذكرة :

ويمثل جوهر الموضوع، وعلى الطالب أن يقوم باتباع الخطة الموضوعية المشتملة على التقسيمات، ويبدأ صلب موضوع المذكرة من أول تقسيم إلى آخر تقسيم حيث تخصص في بداية كل فصل ورقة عازلة يكتب عليها عنوان الفصل تحسب ولا ترقم ونفس الأمر يعاد في الفصل الثاني.

¹ - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص116.

ويتضمن المتن ما يلي:

✓ كل ما ورد في فهرس المذكرة متسلسلا.

✓ احترام كل قواعد وضوابط كتابة مذكرة.

وتجدر الإشارة بان كل فصل يقدم فيه الطالب خلاصة وحوصلة يبين ما توصل فيه من نتائج.

د - الخاتمة:

الخاتمة عرض لخلاصة وليست تلخيصا له فهي عرض للاستنتاج الذي توصل إليه الباحث ولثمرة جهده، ولا يمكن ان يكون تكرارا ملخصا لمحتويات البحث¹.

بحيث يقدم الباحث عرضا موجزا وشاملا للبحث وذكر النتائج التي توصل إليها، ولا تتضمن الخاتمة أي معلومة لم يخطط لها في تقسيم وتبويب الموضوع².

ويشترط في الخاتمة الجيدة للبحث ألا تتضمن جديدا لما قام به والحصول عليه من أعمال ونتائج علمية نهائية وآراء واجتهادات في البحث وقبل الوصول إلى الخاتمة، حتى ولو كان هذا الجديد عبارة عن آراء واقتراحات واجتهادات وتوصيات شخصية للباحث نفسه وذلك حتى تكون الخاتمة مرآة صادقة وأمينية وموضوعية كما تم القيام به في البحث بدون إضافات لم تعالج وتطرق من قبل³.

ويجب أن تكون قصيرة لا تتجاوز بضع صفحات، وإذا كان يسمح بإطالة المقدمة إلى بضع عشرة صفحات فليس الأمر كذلك بالنسبة للخاتمة، وتعد خاتمة من خمس صفحات طويلة نسبيا ولا عبء في ذلك يطول البحث، ويجدر أن يوجه عنايته للمقدمة والخاتمة لأن

¹ - على مراح، المرجع السابق، ص129.

² - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص86.

³ - عمار عوايدي، المرجع السابق، ص123.

البعض يفضل أخذ فكرة عامة عن بحث أو كتاب بقراءة مقدمته وخاتمته، والارتباط بينهما ينشأ من كون المقدمة طرح للمشكلة والخاتمة عرض لحلها¹.

ومن هنا تتضح لنا شروط الخاتمة والمتمثلة في:

- ✓ أن تكون موجزة ومختصرة.
- ✓ أن تكون إجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة.
- ✓ ألا تحتوي على تقسيمات داخلية أو جزئية يعني وجود عناوين فرعية.
- ✓ أن تكون حوصلة لما تم البحث فيه وليست ملخصا له.
- ✓ أن يبين الباحث النتائج المتوصل إليها.
- ✓ تقديم الباحث اقتراحات في الموضوع والصحيح هو الاقتراحات وليس التوصيات، لأن التوصيات غالبا تكون في المؤتمرات العلمية أما الاقتراحات فهذا صميم عمل الباحث أو الفقه القانوني بحيث ينبه إلى الثغرات القانونية الموجودة ويقدم الاقتراحات التي يستفيد منها التشريع فيما بعد عند تعديل قانون أو إعادة تشريعه.

هـ- الملاحق:²

الملحق وجمعه الملاحق، هو كل ما يضاف إلى البحث العلمي مما يساعد على المزيد من فهمه وتوضيحه، وشرح بعضه، مما لا يمكن إضافته للمقدمة، والمتمن، لطوله أو عدم انسجامه مع النص³ كالوثائق القانونية أو غيرها من العينات والصور والخرائط والأحكام القضائية والقرارات غير المنشورة ونماذج عن العقود والصفقات... إلخ وهذه الملاحق تكون مرفقة متسلسلة وتكون الإحالة إليها في الهوامش وفي مختلف أنحاء المذكرة، انظر الملحق رقم...، ص كذا.

¹ - على مراح، المرجع السابق، ص 129 وما بعدها.

² - أحمد عبد الهادي، منهجية البحث في العلوم الأنسانية، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 215 216.

³ - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 86.

والجدير بالذكر أنه لا فائدة من وضع الملاحق في المذكرة إذا لم يتم استعمالها في المتن والاشارة إليها في الهامش بحيث يكون دورها توضيحي تطبيقي يعتمد عليها في التوضيح والتحليل أو بيان احصائيات... إلخ، اما إذا تم وضعها فقط كملاحق دون استعمالها فلا جدوى منها بل ستجلب للطالب النقد اللادغ من لجنة المناقشة، ويجب أن تكون الملاحق مما يصعب الحصول عليه فلا يمكن وضع جريدة رسمية كملحق، والملاحق نوعان:

- ❖ الوثائق التي يعدها الباحث بنفسه وهي متنوعة جداً، ويمكن أن تكون جداول أو قوائم أو تحليلاً لنص، بل حتى ملاحظات تكميلية لما ورد في المتن.
- ❖ الوثائق المنقولة مثلاً إعادة كتابة أحكام القضاء غير المنشورة والاحصائيات والبيانات التي تحصل عليها الباحث من جهاز مختص وعلى كل حال فهذا النوع أكثر شيوعاً من سابقه¹ كملحق لسهولة الحصول عليها.

إذا يمكن تلخيص شروط الملحق التي يجب على الطلبة الاعتداد بها فيما يلي:

- ❖ يجب على الباحث استعمال الملحق في المتن والاشارة إليه في الهامش بحيث لا يمكن افرار محتواه كاملاً في المتن ولكن يجب استعماله للتدليل والمناقشة وإلا فلا جدوى منه.
- ❖ يجب أن يكون الملحق من الوثائق النادرة التي يصعب الحصول عليها.
- ❖ يجب أن تكون الملاحق متسلسلة ومرتبطة حسب استعمالها في المتن ويجب أن تكون مرقمة مثلاً ملحق رقم 01 ص 1، ص 2...
- ❖ عدم الاسراف والمبالغة في الملحق لأنه وفي حالات معينة عند مناقشة الكثير من مذكرات الماستر نجد الملاحق أكثر من المتن وهذا غير لائق.

و- توثيق المصادر والمراجع:

¹ - على مراح، مرجع سابق، ص 137.

يقصد بتوثيق المصادر والمراجع ضرورة ذكر كل المصادر والمراجع المقتبس منها، ويتطلب ذكر معلومات بيلوغرافية عن كل مصدر أو مرجع مقبس منه، ويكون من خلال ذكر كل المعلومات عن كل مصدر أو مرجع.

1- أسباب التوثيق:

- ✓ الحفاظ على الأمانة العلمية.
- ✓ إعطاء القارئ فرصة للاطلاع على المراجع المعتمدة في البحث.
- ✓ التسهيل على بقية الباحثين الرجوع إلى المصادر أو المراجع المعتمدة في البحث.
- ✓ توثيق المراجع يعكس الأهمية والقيمة العلمية للموضوع بحيث كلما كانت المراجع حديثة ومتنوعة ومتخصصة كلما كان البحث جيدا.

2- معايير ترتيب المصادر والمراجع:

بعد ذكر الملاحق نعد قائمة المراجع والمصادر المعتمدة في اعداد بحثه، حيث لا يكفي الإشارة إليها في الهوامش لكن لا بد أن ترتب في قائمة وفق المنهجية المعمول بها.

I- قائمة المصادر :

- ❖ قرآن كريم، ضرورة ذكر الرواية.
- ❖ سنة نبوية شريفة.
- ❖ قواميس ومعاجم : قاموس كذا، لقب واسم المؤلف، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر.

II- المراجع :

- ❖ الكتب تصنيف المراجع على أساس أبجدي¹، (أ- ب- ج- د- ه- و- ز- ح- ط-

¹ - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، المرجع السابق، ص 189

ك- ل- م- ن- س- ع- ف- ص- ق- ر- ش- ت- ث- خ- ذ- ض- ظ- غ) وهناك من يأخذ بالترتيب الألف بائي وترتيب الكتب عموديا وأفقيا.

❖ لقب واسم المؤلف، عنوان المؤلف، الجزء، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، بلد النشر، سنة النشر.

❖ في حالة ذكر عدة مراجع لمؤلف واحد، يترتب على أساس الأحدث.

❖ المقالات: ترتب ترتيبا أبجديا حسب لقب المؤلف¹.

لقب اسم صاحب المقال، "عنوان المقال"، عنوان المجلة تحته سطر، عدد المجلة، الهيئة المصدرة، دار النشر، بلد النشر.

III- رسائل الدكتوراه والماجستير:

ترتب على أساس أبجدي اللقب ثم الاسم وفيما بينهما على أساس الدرجة.

أ- رسائل الدكتوراه: ترتب على أساس أبجدي اللقب ثم الاسم.

ب- رسائل الماجستير: نفس معيار ترتيب رسائل الدكتوراه، كآتي لقب واسم صاحب الرسالة، عنوان الرسالة، طبعة الرسالة، اسم الكلية والجامعة، تاريخ المناقشة.

IV- النصوص القانونية:

معيار ترتيبها على أساس القوة الإلزامية من القديم حتى الحديث.

-الساتير.

-المعاهدات الدولية.

-القوانين العضوية.

¹ - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص161.

-القوانين العادية والأوامر.**-القرارات والأحكام القضائية:**

قرار رقم، فهرس رقم، صادر عن...، بتاريخ....

إذا كان منشورا في مجلة نذكر اسم المجلة تحته خط، وعدد المجلة، والهيئة المصدرة، وتاريخ النشر.

أما إذا كان غير منشور نضع عبارة غير منشور بين قوسين (غير منشور).

-المقالات:

لقب واسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة، صفته، موضوع المقابلة، مكان وتاريخ المقابلة.

-المواقع الالكترونية:

نذكر الموقع وتاريخ وساعة الدخول إلى الموقع.

أما بالنسبة للمراجع اللغة الأجنبية فنتبع نفس المعيار سواء كان أفقيا أو عموديا فقط بالنسبة للمؤلفين نبدأ باللقب العائلي بأحرف كبيرة مثال:

BEAUD Michel, l'art de la thèse, Edition la découverte, Paris, 1985, P

ز-الفهرس:

يستخدم عليها فهرس الموضوعات¹ أو فهرس المحتويات² وهو ترتيب لجميع عناصر البحث مع ذكر الصفحة التي يظهر فيها كل عنوان، حيث يشمل فهرس الموضوعات عناوين البحث وما يحتوي عليه من فصول ومباحث ومطالب وأن يقابل كل عنوان رقم الصفحة، ويمكن الاسترشاد بطريقة منظمة وبأقل مجهود وأقل وقت ممكن على صفحات وجود العناوين الأساسية والرعية والجزئية لموضوع البحث محل الدراسة³.

فهرس المحتويات

عنوان المذكرة	الصفحة
مقدمة	
قائمة المختصرات.....	
تشكرات	
الفصل الأول..... (ص من إلى)	
المبحث الأول.....	
المطلب الأول.....	
المطلب الثاني.....	
المبحث الثاني.....	

¹ - فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص244، عمار بوضياف، المرجع السابق، ص162.

² - فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص244 وعمار بوحوش، ومحمد الدنيسات، مرجع سابق، ص138.

³ - عمار عوايدي، المرجع السابق، ص138.

المطلب الأول.....
المطلب الثاني.....
الفصل الثاني.....
المبحث الأول.....
المطلب الأول.....
المطلب الثاني.....
المبحث الثاني.....
المطلب الأول.....
المطلب الثاني.....
المطلب الثالث.....
الخاتمة.....
الملاحق.....
قائمة المراجع.....
الفهرس.....

والجدير بالذكر أن الفهرس يشمل كل التقسيمات في الأصل سواء كانت كبيرة أو صغيرة لكن إذا كانت التقسيمات الدقيقة جدا مثلا العنوان الأصلي (فصل) وهذا الفصل يصل تفصيله إلى أولا أو (أ) فيكتفي الطالب بالفروع أو الفقرات تفاديا لطول الفهرس.

ح-الملخص:

يقوم الطالب عند انتهائه من اعداد الفهرس بإعداده لمخلص لمذكرته باللغة العربية في بضعة أسطر (عشرة أسطر مثلاً) يلخص فيه ما يدور حول موضوع مذكرته، الملخص لا يزيد عن صفحة واحدة¹.

ويقوم بترجمته إلى لغة أجنبية واحدة على الأقل، ويوضع في خلف المذكرة.

¹ - عبيدات محمد وأبو نصار محمد ومبيضين عقلة، منهجية البحث العلمي : القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، 1999، ص 193، 195.

الخاتمة :

بعد التعرف على مراحل اعداد مذكرة تخرج نتوصل إلى نتائج مفادها أنه على طالب القانون اكتساب القواعد المنهجية والأخلاقية في إعداد البحوث العلمية التي يتلقاها منذ مرحلة الليسانس حتى يستطيع استغلالها في إعداد مذكرة التخرج ولا يتعامل مع مادة المنهجية على أنها مادة غير أساسية فيهمل المعلومات ولا يعطيها أهمية وهذا ما لاحظناه عند الطلبة فلا يولون اهتماما لمقياس المنهجية إلا في مرحلة التخرج فبدلا من استغلال المعارف المكتسبة سابقا في مرحلة الليسانس يبدأ الطالب في اكتساب ما يفترض أنه مكتسب ويهدر وقته في تحصيل تلك المكتسبات بدلا من افراغها في المذكرة وبالتالي يهدر الوقت والجهد.

وتجد نفسك كأستاذ المادة ملزما بإعادة شرح تلك المكتسبات لأنه على أساسها تعد المذكرة، لذلك ننصح الطلبة بإعطاء مادة المنهجية حقها من الاهتمام من السنة أولى ليسانس. إضافة إلى هذا يجب على الطالب العمل وفق تنظيم ومنهجية بما تقتضيه مراحل إعداد مذكرة بحيث يجب على الطالب إعطاء كل مرحلة حقها من البحث والتدقيق والتنظيم وعدم إهدار الوقت، فإعداد مذكرة تخرج هو تمكن الطالب من منهجية البحث العلمي هذا بالدرجة الأولى ثم يأتي صلب موضوع المذكرة في الدرجة الثانية .

وفي إطار تدريسنا للمادة لعدة سنوات نقترح إعادة صياغة المقرر كما يلي:

المحور الأول : مدخل إلى منهجية إعداد مذكرة جامعية.

المحور الثاني: مرحلة الاستعداد واختيار الموضوع.

المحور الثالث : مرحلة جمع المصادر والمراجع

المحور الرابع : مرحلة القراءة والتأمل.

المحور الخامس : مرحلة صياغة الإشكالية واختيار منهج الدراسة.

المحور السادس : مرحلة إعداد خطة .

المحور السابع: مرحلة الكتابة القانونية

المحور الثامن : مرحلة الطبع والمناقشة.

قائمة المراجع المعتمدة :

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. أبارس إبراهيم، البحث الاجتماعي: قضايا، مناهجه، إجراءات، منشورات كلية الحقوق مراكش، 1994.
2. إبراهيم محمد تركي، البحث العلمي أسسه ومناهجه، دون طبعة، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات.
3. الفضلي عبد الهادي، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1992.
4. الساعاني حسن، تصميم المنهجية: نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
5. شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
6. الخشت محمد عثمان، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سناء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
7. الشихلي عبد القادر، قواعد البحث القانوني: الجوانب الشكلية والموضوعية لا سيما في رسائل الماجستير والدكتوراه، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.
8. الشихلي عبد القادر، قواعد البحث العلمي، الطبعة العلمية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
9. بوحوش عمار، الذنبيات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرف اعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

10. بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، موفم للنشر، الجزائر، 2002.
11. بوضياف عمار، المرجع في كتابة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، دار جسر للنشر، الجزائر، 2014.
12. دويدري رجاء وحيد، البحث العلمي : أساسياته النظرية وممارساته العلمية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2000.
13. حميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، المغرب، 2015.
14. مكي مصطفى، البحث العلمي: آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
15. مراح علي، منهجية التفكير القانوني نظريا وعلميا، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
16. مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق، الأردن، 2000.
17. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي : صياغة جديدة، الطبعة التاسعة، الرياض، مكتبة الرشد، 2005.
18. عبد الواحد الناصر، مفاتيح المنهجية، دون طبعة، الرباط، 1995.
19. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم الانسانية، الطبعة الثانية، دار النмир، سوريا، 2004. .
20. عبيدات محمد وأبو نصار محمد ومبيضين عقلة، منهجية البحث العلمي : القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، 1999.

21. عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

22. عزت محمود فارس وخالد الصرايرة، الطبعة الأولى، دار زمر، الأردن، 2011.

23. فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

24. شمشيم رشيد، مناهج العلوم القانونية، دون طبعة، دار الخلدونية، 2006.

ب- النصوص القانونية :

- قرار رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ج- المطبوعات

- بن واضح الهاشمي، مطبوعة محاضرات منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية :

1. JAILLARDON Edith et RIUSSILLON Dominique , outils pour la recherche juridique : méthodologie de thèse doctorat et du mémoire de master en droit , éditions des archives contemporaines ,2007
2. Mourice Angers, initiation pratique a la Méthodologie des sciences sociales, CASBA, Alger, 1997

الفهرس:

1.....	مقدمة
2.....	المحور الأول: كيفية اختيار عنوان مذكرة التخرج.
2.....	أولاً: عوامل اختيار موضوع المذكرة.
2.....	أ-العوامل الشخصية لاختيار موضوع:
2.....	1- الرغبة النفسية في اختيار موضوع البحث:
3.....	2- عامل القدرات والاستعدادات الذاتية.
4.....	3-عامل التخصص
4.....	ب- العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث.
5.....	1-عامل القيمة العلمية لموضوع البحث.
5.....	2-عامل أهداف وسياسة البحث المعتمدة.
5.....	3-مكانة البحث العلمي بين أنواع البحوث العلمية الأخرى.
6.....	4-عامل توفر الوثائق العلمية المرتبطة بموضوع البحث
6.....	ثانياً: طرق اختيار موضوع المذكرة.
7.....	أ-الاختيار الشخصي.
7.....	ب-الاختيار بواسطة الأستاذ المشرف.
9.....	ج- الاختيار بين الطالب والمشرف معا.
9.....	ثالثاً: عنوان المذكرة.
9.....	أ-شروط العنوان.
9.....	ب-علاقة العنوان بأجزاء المذكرة.
11.....	المحور الثاني: كيفية البحث عن المادة العلمية المتوفرة المتعلقة بالعنوان المختار
11.....	أولاً: مفهوم المصادر والمراجع.
11.....	أ-تعريف المصدر.

ب-تعريف المرجع	13
ثانيا: الحصول على المراجع والمصادر.....	13
أ-المكتبات العامة والخاصة	13
1-البيلوغرافيا.....	14
2-الفهارس.....	14
3-الكشافات.....	15
ب-أهل العلم والاختصاص.....	15
ثالثا: أساليب الجمع التدويني للمصادر والمراجع	15
أ-الأسلوب التقليدي لتدوين المصادر والمرجع	16
1-طريقة البطاقات	16
2-طريقة الملفات.....	16
ب-الأساليب الحديثة لتدوين المراجع والمصادر	17
1-النسخ أو التصوير.....	17
2-نظام المعلومات	17
رابعا: استعمال المصادر والمراجع.....	18
المحور الثالث: القراءة العلمية للمادة العلمية المتوفرة المتعلقة بالمذكرة	19
أولا: شروط القراءة.....	19
ثانيا: أنواع القراءة	20
أ-القراءة السطحية.....	20
ب-القراءة العادية	20
ج-القراءة المركزة.....	20
المحور الرابع: اختيار الإشكالية المناسبة.....	22
أولا: مفهوم الإشكالية.....	22
أ-تعريف الإشكالية.....	22

23	ب-شروط صياغة الإشكالية.....
	المحور الخامس: كيفية توظيف المنهج المناسب والذي يتماشى مع إشكالية
25	الموضوع.....
25	أولاً: تحديد المنهج.....
26	ثانياً: أنواع مناهج البحث القانوني المعتمدة في مذكرات القانون.....
26	أ-المنهجان الوصفي والتحليلي.....
27	ب- المنهج المقارن
28	ج-المنهج النظري والعملي.....
29	ثالثاً: إعداد خطة الدراسة انطلاقاً من المنهج المتبع.....
30	أ- مشتملات الخطة.....
30	ب- شروط وضع الخطة.....
32	المحور السادس: الضوابط الشكلية في إعداد مذكرة تخرج.....
32	أولاً: ضوابط تحرير موضوع المذكرة.....
32	أ-الالتزام بالنزاهة العلمية.....
33	ب-الأمانة العلمية.....
33	ج-الابتعاد عن السرقة العلمية.....
35	د-الدقة.....
36	هـ-الموضوعية.....
37	ثانياً: الضوابط اللغوية في تحرير المذكرة.....
39	ثالثاً: الضوابط الشكلية في صياغة المذكرة.....
40	أ-ضوابط الاقتباس.....
43	ب- ضوابط التهميش.....
43	1- الغاية من التهميش
44	2-أنواع الهوامش

ج- تنظيم الهوامش من حيث الشكل	45
د- ضوابط التهميش	46
هـ- ملخص عن توثيق الهوامش	48
رابعاً: إخراج المذكرة في شكلها النهائي	50
أ- الصفحات التمهيدية	50
1- صفحة الواجهة	50
2- صفحة الشكر	52
3- صفحة الاهداء	52
4- المختصرات	52
ب- مقدمة المذكرة	53
ج: صلب موضوع المذكرة	54
د- الخاتمة	55
هـ- الملاحق	56
و- توثيق المصادر والمراجع	58
1- أسباب التوثيق	58
2- معايير ترتيب المصادر والمراجع	58
ز- الفهرس	61
ح- الملخص	63
الخاتمة	64
قائمة المراجع المعتمدة	66
الفهرس	69